**تقرير أعمال الحكومة**

**قدّمه رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ**

**إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب**

**5 مارس 2019**

**أيها النواب**:

أقدم الآن نيابة عن مجلس الدولة تقريرا عن أعمال الحكومة إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني الثالث عشر لنواب الشعب للنظر فيه، كما أطلب من أعضاء المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني إبداء آرائهم بشأن هذا التقرير.

**أولا، استعراض الأعمال في عام 2018**

كان العام الماضي أول عام لتطبيق روح المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني على نحو شامل، وكان العام الأول لأداء الحكومة الحالية لواجباتها وفقا للقانون. وواجهت التنمية في بلادنا أوضاعا معقدة وخطيرة نادرا ما ظهرت داخل البلاد وخارجها خلال السنوات العديدة الماضية، وشهد اقتصادنا ضغوطا جديدة ناجمة عن تباطؤ نموه. وتحت القيادة الوطيدة للجنة الحزب المركزية ونواتها الرفيق شي جين بينغ، فقد أنجز أبناء الشعب بمختلف قومياتهم في أنحاء البلاد الأهداف والمهمات الرئيسية السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحققوا أوجه تقدم هامة جديدة في كسب انتصار حاسم في إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، بعد صقل الإرادة للتقدم بشجاعة وتذليل الصعوبات والمشاكل المستعصية، وذلك استرشادا بأفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد.

**－إبقاء الأداء الاقتصادي داخل الحيز المعقول**. حققنا نموا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 6.6 في المائة، حيث تجاوز حجمه الإجمالي حاجز الـ90 تريليون يوان. وأصبحمعدل النمو الاقتصادي متناسقا مع مؤشرات الكميات المادية مثل حجم استهلاك الطاقة الكهربائية وحجم نقل البضائع. وشهدنا ارتفاعا فيمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2.1في المائة. وحققنا التوازن الأساسي في ميزان المدفوعات الدولية. وأتحنا فرص عمل جديدة لصالح 13.61 مليون شخص في المدن والبلدات، وأبقينا نسبة البطالة القائمة على أساس المسح عند مستوى منخفض نسبيا أي حوالي 5بالمائة. وحققنا توظيفا كافيا نسبيا في دولة نامية كبرى عدد سكانها يقارب 1.4 مليار نسمة.

－ **تحسين الهيكل الاقتصادي باستمرار**. زدنا من دور الاستهلاك في حفز النمو الاقتصادي إلى حد أكبر. وجعلنا نسبة إسهام قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي تقارب 60بالمائة، ومعدل النمو في الصناعات العالية التكنولوجيا وصناعة إنتاج المعدات أعلى بوضوح من نظيره في الصناعات العادية، وحققنا حصادا وافرا آخر في الزراعة. وخفضنا استهلاك الطاقة في كل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.1 في المائة. وواصلنا رفع الجودة والفوائد.

－**تحقيق نمو سريع في الزخم التنموي الجديد**. شهدنا ظهور مجموعة من ثمار الابتكارات العلمية والتكنولوجية الهامة إلى حيز الوجود تباعا مثل المسبار القمري تشانغ أ-4. وشهدنا تطورا جياشا للصناعات الناشئة، وسرَّعنا عملية إعادة هيكلة الصناعات التقليدية والارتقاء بمستواها. ودفعنا أعمال إشراك الجماهير في ريادة الأعمال وتشجيع ملايين الناس على ممارسة الأنشطة الابتكارية نحو تعمق، حيث تجاوز المعدل اليومي لعدد المؤسسات المسجلة حديثا 18 ألف مؤسسة، وزاد مجموع كيانات السوق على 100 مليون كيان. ورأينا الزخم التنموي الجديد يغير بعمق الأساليب الإنتاجية والمعيشية، ويشكل مزايا تفوق جديدة للتنمية الصينية.

－**تحقيق اختراقات جديدة في الإصلاح والانفتاح**. طبقنا بسلاسة إصلاح دوائر مجلس الدولة والحكومات المحلية. وتقدمنا خطوات جديدة نحو الإصلاح في المجالات الهامة، ونفذنا نظام القائمة السلبية للسماح بالنفاذ إلى السوق بشكل شامل، وعززنا الإصلاح المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية وتخويل الصلاحيات للسلطات المحلية والدمج بين التخويل والسيطرة وتحسين الخدمات، وارتقت مكانة بلادنا في التصنيف الدولي بشأن المناخ التجاري إلى حد كبير. ووسعنا نطاق الانفتاح على العالم الخارجي بكامل أبعاده، وحققنا تقدما هاما في بناء "الحزام والطريق" بشكل مشترك. ونجحنا في استضافة الدورة الأولى لمعرض الصين الدولي للاستيراد، وبدأنابناء منطقة هاينان التجريبية للتجارة الحرة. وجعلنا مجمل قيمة الواردات والصادرات السلعية يزيد عن 30 تريليون يوان، وقيمة الاستثمارات الأجنبية المستخدمة فعليا تبلغ 138.3 مليار دولار أمريكي، فقد تبوأت بلادنا المركز الأول وسط الدول النامية في هذا الصدد.

－ **بدءالمعارك الحاسمة الثلاث (الوقاية من المخاطر الكبرى وإزالتها، والقضاء على الفقر من خلال تدابير محكمة وهادفة، ومكافحة التلوث ومسبباته - المحرر) بشكل جيد**. اتخذنا إجراءات للوقاية من المخاطر الكبرى وإزالتها، وضَمِنَّا اتجاه نسبة الرافعة المالية الكلية إلى الاستقرار وسلاسةَ الأداء المالي الكلي. ودفعنا بقوة عملية القضاء على الفقر بتدابير محكمة وهادفة، فقد خُفض عدد الفقراء من سكان المناطق الريفية بمقدار 13.86 مليون نسمة، ونُقل 2.8 مليون فقير من المناطق ذات الظروف المعيشية القاسية إلى أماكن أخرى لتخليصهم من الفقر. وعززنا مكافحة التلوث ومسبباته، وواصلنا خفض تركيز الجسيمات الدقيقة العالقة (PM2.5)، وأحرزنا منجزات ملحوظة في بناء الحضارة الإيكولوجية.

－**مواصلة تحسين معيشة الشعب**. زدنا معدل نصيب الفرد من الدخل القابل للإنفاق لدى السكان بنسبة 6.5في المائة فعليا. ورفعناالحد المعفى من ضريبة دخل الفرد، وأقمنا 6 بنود للخصم الإضافي للنفقات الخاصة. وزدنا قوة الضمان لمعاشات التقاعد الأساسية والخدمات الطبية الأساسية وغيرهما، وقدمنا مساعدات مالية لحوالي 100 مليون من الطلاب المحتاجين في المدارس بمختلف أنواعها. ورممنا ما يفوق 6.2 مليون وحدة سكنية في الأحياء الفقيرة المكتظة، وأصلحنا البيوت المتداعية لصالح 1.9 مليون عائلة ريفية. وشهدنا ارتفاعا جديدا آخر لمستوى معيشة السكان في الحضر والريف.

واحتفلنا بالذكرى الأربعين لانطلاق مسيرة الإصلاح والانفتاح على نحو يليق بعظمة المناسبة، ولخصنا بعمق المنجزات العظيمة والخبرات النفيسة للإصلاح والانفتاح، وأعلنا بجدية عزيمتنا الراسخة على المضي بالإصلاح والانفتاح حتى النهاية في العصر الجديد، الأمر الذي حفز أبناء الشعب بمختلف قومياتهم في أنحاء البلاد إلى أقصى حد لخوض الكفاح المتواصل وتسجيل مآثر تاريخية جليلة جديدة.

ومن خلال استعراض أعمالالعام الماضي، علمنا أن منجزاتنا لم تأتِ بسهولة. وقد واجهتنا ظروفٌ خارجية شهدت تغيرات عميقة، فمن المعروف أن العولمة الاقتصادية تعرضت لنكسات، وتعددية الأطراف أصيبت بصدمات، والسوق المالية الدولية اهتزت، وخاصة أن الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة قد جلبت تأثيرات سلبية على إنتاج وإدارة بعض المؤسسات وتوقعات السوق في بلادنا. وواجهتنا تحدياتٌ خطيرة مترتبة على بروز مخاض تحوُّلالنمط الاقتصادي، فكانت التناقضات بنوعيها القديم والجديد متشابكة والمشاكل الدورية والبنيوية متراكبة، وشهد الأداء الاقتصادي تغيرا على أساس الاستقرار وعاملا مقلقا نجم عن التغير. وواجهنا وضعٌ معقد متصف بتزايد أوجه مشكلة الخيارات الحرجة والصعبة، فاشتدت بوضوح الصعوبة في اختيار السياسات ودفع العمل فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعددة لضمان استقرار النمو والوقاية من المخاطر، وإنجاز المهمات المتعددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحسن معالجة العلاقات المتعددة بين المصالح الحالية والأخرى البعيدة المدى وغيرها. وعبر الجهود المشتركة المبذولة من القمة إلى القاعدة في كل البلاد، حققنا الاستقرار الكلي للتنمية الاقتصادية في بلادنا وتقدمها من خلال الحفاظ على الاستقراراستنادا إلى أساسها العالي، وأبقينا الوضع العام الاجتماعي مستقرا. وهذا يدل مرة أخرى على أن الشعب الصيني تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني يتحلى بشجاعة وحكمة وقدرة على قهر أية صعوبات أو عقبات، وأن التنمية الصينية ستتجاوز أية حواجز مهما كانت.

وفي السنة الماضية، طبقنا بعمق قرارات وترتيبات لجنة الحزب المركزية ونواتها الرفيق شي جين بينغ، وتمسكنا بفكرة العمل الأساسية العامة المتمثلة في إحراز التقدم من خلال الحفاظ على الاستقرار، وقمنا بالتخطيط الشامل لضمان استقرار النمو ودفع الإصلاح وتعديل الهيكل وتحسين معيشة الشعب والوقاية من المخاطر، وتعاملنا بشكل سليم مع الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية الصينية الأمريكية، وركزنا القوى على كفالة استقرار التوظيف والقطاع المالي والتجارة الخارجية وتدفق الأموال الأجنبية إلى بلادنا والاستثمار والتوقعات، وأدينا في الأساس الأعمال التالية:

**(1) ابتكار وإكمال وسائل التنسيق والسيطرة الكلية، والحفاظ على سلاسة الأداء الاقتصادي**. في ظل الظروف والتغيرات الجديدة، تمسكنا بعدم اتخاذ إجراءات مشددة لتحفيز التنمية على غرار "الري بالغمر"، وحافظنا على استمرارية وثبات السياسات الكلية، وعززنا التنسيق والسيطرة الموجهة والملائمة، وبادرنا إلى التعديل المسبق والآخر الدقيق على أساس التحكم في حيز النمو. وثابرنا على تطبيق سياسة مالية إيجابية، وكثفنا الجهود لتخفيض الضرائب والرسوم وإصلاح الحلقات الضعيفة وتعديل الهيكل. وخفضنا تعريفة ضريبة القيمة المضافة، ووسعنا نطاق المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر المتمتعة بالمعاملة الضريبية التفضيلية، وأصدرنا سياسة ضريبية مشجعة للبحث والتطوير والابتكار وغير ذلك. وقد خفضنا الضرائب والرسوم على المؤسسات والأفراد بمقدار نحو 1.3 تريليون يوان في كل العام الماضي. وحسّنا تركيبة المصروفات المالية، وحركنا الأرصدة المالية، ووفرنا ضمانا للمصروفات في المجالات الرئيسية. وواظبنا على تطبيق سياسة نقدية مستقرة، ووجهنا القطاع المالي إلى دعم الاقتصاد الحقيقي. وبشأن مشكلة صعوبة تدبير الأموال وارتفاع تكاليفه، فقد خفضنا نسبة احتياطيات المصارف لأربع مرات متتالية، واتخذنا تدابير متنوعة لتخفيف حدة شح الأموال لدى المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، مما أدى إلى كبح اتجاه تصاعد التكاليف في تدبير الأموال بصورة أولية. وتعاملنا مع التقلبات الشاذة في أسواق الأسهم والسندات في حينها، وحققنا الاستقرار الأساسي لأسعار صرف الرنمينبي (العملة الصينية)، وأبقينا احتياطي النقد الأجنبي عند أكثر من 3 تريليونات دولار أمريكي.

**(2) العمل بهمة وجلد لكسب المعارك الحاسمة الثلاث، وتحقيق أوجه تقدم إيجابية في تنفيذ المهام الرئيسية**. وضعنا خطة عمل الـثلاث سنوات لخوض المعارك الحاسمة الثلاث، ونفذناها بصورة منتظمة. ودفعنا عملية التخفيض البنيوي لنسبة الرافعة المالية بخطوات ثابتة، وتعاملنا بصورة ملائمة مع المخاطر في المجال المالي، واتخذنا إجراءات للوقاية والسيطرة على مخاطر ديون الحكومات المحلية، وأصلحنا وأكملنا آلية التنسيق والسيطرة على السوق العقارية. ودفعنا بعمق عملية القضاء على الفقر من خلال اتخاذ تدابير محكمة وهادفة، وعززنا قوة مساعدة الفقراء، وزدنا من استثمار الأموال في هذا الصدد، وكثفنا المساعدة والدعم المجتمعيين في هذا المجال، مما رفع قدرة المناطق الفقيرة على التنمية الذاتية بخطوات راسخة. وشرعنا في خوض معركة الدفاع عن السماء الزرقاء والمياه النقية والأراضي النظيفة على نحو شامل. وحسَّنّا هياكل الطاقة والنقل. ودفعنا عملية "إحلال الغاز محل الفحم" و"إحلال الكهرباء محل الفحم" في المناطق الشمالية بصورة سليمة. وأقمنا نظام رئيس النهر ونظام رئيس البحيرة بشكل شامل. وحققنا الانخفاض المزدوج لحجم استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية. وشددنا مراقبة وفحص أحوال حماية البيئة الإيكولوجية وتنفيذ قانونها. وواجهنا التغير المناخي على نحو إيجابي.

**(3) تعميق الإصلاح الهيكلي لجانب العرض، وإطلاق العنان لحيوية الاقتصاد الحقيقي بلا انقطاع**. عززنا قوة "التخلص من العرض غير الفعال، وإنماء زخم جديد، وخفض التكاليف في تنمية الاقتصاد الحقيقي". ودفعنا عملية تخفيض القدرات الإنتاجية في قطاعي الحديد والصلب والفحم بالاستناد إلى السوق. ونفذنا إجراءات لضمان استقرار الاستثمار، حيث تصاعد معدل نمو الاستثمارات في قطاع التصنيع والاستثمارات غير الحكومية بوضوح من جديد. وأصدرنا سياسات لتحفيز استهلاك السكان. وعممنا نمط "شبكة الإنترنت +" بشكل شامل، وأصلحنا الصناعات التقليدية باستخدام تقنيات حديثة وأنماط جديدة. ودفعنا على نحو معمَّق عملية تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيض الضرائب وتقليل الرسوم. وألغينا مجموعة من بنود الترخيص الإداري، وعممنا الإصلاح الخاص بـ"فصل تصاريح التشغيل عن تراخيص الأعمال التجارية" في أنحاء البلاد، وقلصنا فترة التحضير لإنشاء المؤسسات إلى حد كبير، وقللنا أنواع تصاريح الإنتاج الصناعي بأكثر من ثلث. ونفذنا على نحو شامل الرقابة والإدارة بأسلوب "عشوائيان وعلانية واحدة" (الفحص العشوائي للأهداف الخاضعة للتفتيش، والاختيار العشوائي لمنفذي القانون أو المفتشين، وعلانية نتائج التحقيق والمعالجة في حينها - المحرر). وقمنا بمراجعة ومعايرة مختلف الرسوم المتعلقة بالمؤسسات، ودفعنا تخفيض تكاليف استهلاك الطاقة واستخدام شبكة الإنترنت وتداول البضائع. وعمَّقنا العمل بنمط "شبكة الإنترنت + الخدمات الحكومية"، حيث استكشفت مختلف المناطق إمكانية تعميم مجموعة من التدابير الإصلاحية المميزة في هذا الصدد، فارتفع مدى التسهيل لمعالجة قضايا المؤسسات والجماهير باستمرار.

**(4) التنفيذ المعمق لإستراتيجية التنمية المدفوعة بالابتكار، وترقية القدرة على الابتكار وفعاليته إلى حد أكبر**. بذلنا جهودا كبيرة لتحسين بيئة الابتكار، وشجَّعنا مبادرة الكيانات المبتكرة بشتى أنواعها. وعمَّقنا إصلاح نظام إدارة العلوم والتكنولوجيا، ودفعنا عملية التغلب على المشاكل المستعصية في مجال التكنولوجيا الحاسمة والجوهرية، وعززنا بناء منشآت البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية الهامة ومراكز الابتكارات العلمية والتكنولوجية وغيرها. وقوَّينا مكانة المؤسسات كقوام للابتكار التقني، ووسعنا نطاق تنفيذ السياسة القاضية برفع نسبة الخصم الإضافي لنفقات البحث والتطوير إلى كافة المؤسسات. ورسمنا سياسات وإجراءات لدعم التنمية المعمَّقة لأعمال "إشراك الجماهير في ريادة الأعمال وتشجيع ملايين الناس على ممارسة الأنشطة الابتكارية". وزدنا حجم الصفقات التعاقدية للتقنيات بأكثر من 30في المائة. ورفعنا نسبة إسهام التقدم العلمي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي إلى 58.5 بالمائة.

**(5) زيادة قوة الإصلاح والانفتاح، ومواصلة تعزيز القوة المحركة للتنمية**. عمَّقنا إصلاح الأصول والمؤسسات المملوكة للدولة، وحققنا أوجه تقدم جديدة في تعديل وإعادة تنظيم المؤسسات المملوكة للدولة ورفع نوعيتها وفوائدها. وحيال الصعوبات والمشاكل التي تواجهها تنمية المؤسسات غير الحكومية، ساعدناها في تبديد همومها وتذليل صعوباتها بألف وسيلة ووسيلة. ودفعنا إصلاح النظام المالي والضريبي، وأطلقنا بشكل شامل عملية الإصلاح الخاص بإدارة الميزانية على أساس الأداء. وأصلحنا نظام الرقابة والإدارة المالية، وأكملنا آلية تشكيل معدلات الفائدة وأسعار الصرف المستندة إلى السوق. وواصلنا تعميق الإصلاح في مجالات تشمل الزراعة والمناطق الريفية والمرافق العامة وحماية البيئة الإيكولوجية. واتخذنا سلسلة من التدابير الحيوية في الانفتاح على العالم الخارجي. وواصلنا إطلاق العنان لتأثير قيادة البناء المشترك لـ"الحزام والطريق"، وظللنا نقوِّي آلية التعاون مع الدول على امتدادهما بلا انقطاع، وأسرعنا في دفع التعاون الاقتصادي والتجاري والتبادل الثقافي معها. وأصدرنا سياسة لضمان استقرار التجارة الخارجية، وقصرنا وقت الإفراج الجمركي عن السلع بما يفوق 50 في المائة. وخفضنا الرسوم الجمركية المفروضة على بعض الواردات السلعية، مما أدى إلى انخفاض المستوى العام للرسوم الجمركية من 9.8 بالمائة إلى 7.5 بالمائة. وأقمنا مجموعة جديدة من المناطق التجريبية الشاملة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود. واستنسخنا وعممنا الخبرات الإصلاحية للمناطق التجريبية للتجارة الحرة. وقلصنا بشكل ملحوظ القائمة السلبية للسماح للاستثمارات الأجنبية بالنفاذ إلى السوق المحلية، ووسعنا نطاق الانفتاح في القطاع المالي وصناعة السيارات وغيرهما، وأدخلنا مجموعة من المشاريع الأجنبية التمويل الهامة طورَ التنفيذ، وزدنا عدد المؤسسات الأجنبية التمويل المقامة حديثا بقرابة 70 بالمائة.

**(6) التخطيط الشامل للتنمية بين الحضر والريف والأقاليم، وتسريع تشكيل نمط التفاعل الإيجابي.** نفذنا بقوة إستراتيجية النهوض بالأرياف، وأبقينا إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية عند ما يزيد عن 650 مليار كيلوغرام. ودفعنا عملية الحضرنة الجديدة الطراز بخطوات ثابتة، حيث تم توطين قرابة 14 مليونا من السكان المنتقلين من القطاع الزراعي في المدن والبلدات. وقمنا بتحفيز التنمية في غرب البلاد والنهوض بشمال شرقي البلاد ونهضة منطقة وسط البلاد ودعم ريادةمنطقة شرق البلاد للمناطق الأخرى في التنمية،واتخذنا مجموعة من الإجراءات الإصلاحية والابتكارية المتعلقة بذلك. وحققنا أوجه تقدم ملحوظة في التنمية التعاونية بين مناطق بكين وتيانجين وخبي، وواصلنا توطيد نمط التنمية القائم على إعطاء الأسبقية لحماية البيئة والتنمية الخضراء في الحزام الاقتصادي لنهر اليانغتسي. وتقدمنا خطوات جوهرية نحو تخطيط وبناء منطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، وبدأنا تشغيل جسر هونغ كونغ – تشوهاي – ماكاو رسميا بعد إنجاز بنائه. وعززنا دعم الإصلاح والتنمية في مناطق القواعد الثورية القديمة ومناطق الأقليات العرقية والمناطق الحدودية والمناطق الفقيرة. وزدنا حديثا أطوال السكك الحديدية الفائقة السرعة العاملة بمقدار 4100 كيلومتر، وبنينا أو أعدنا بناء أكثر من 6000 كيلومتر من الطرق السريعة وأكثر من 300 ألف كيلومتر من الطرق العامة الريفية. وواصلنا تعزيز التناسق بين التنمية الحضرية والريفية والتنمية الإقليمية.

**(7) التمسك بضمان وتحسين معيشة الشعب خلال التنمية، وتمتيع جماهير الشعب بالمزيد من ثمار التنمية على نحو أكثر عدلا**. نظرا إلى تأثير تغيرات الظروف الخارجية على وضعنا التوظيفي، اتخذنا تدابير لضمان استقرار التوظيف في حينها. ودفعنا بقوة تطبيق سياسة ضمان الرواتب والامتيازات لمعلمي مدارس التعليم الإلزامي، وعززنا بناء المدارس الريفية الصغيرة الحجم والمدارس الداخلية بالنواحي والبلدات،ودفعنا التعليم العالي باستغلال طاقته الكامنة. وأنشأنا نظام تنظيم مركزي لأموال التأمين الأساسي ضد الشيخوخة لموظفي وعمال المؤسسات، وزدنا المعاشات الأساسية للمتقاعدين، ورفعنا الحد الأدنى لمعاشات التقاعد الأساسية لسكان الحضر والريف من 70 يوانا إلى 88 يوانا شهريا. وواصلنا رفع مستويات الرعاية الخاصة والمعاملة التفضيلية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة وغيرها، وأفدنا كافة الأشخاص المستوفين للشروط المطلوبة من "نوعان من الإعانة" للمعوقين (منح الإعانة المعيشية للمعوقين من العائلات الفقيرة وإعانة الرعاية الصحية لذوي الإعاقات الخطيرة - المحرر). وعززنا أعمال خدمة العسكريين المسرحين وإدارةشؤونهم، وحافظنا على حقوقهم ومصالحهم المشروعة. وعمقنا الإصلاح المترابط بين العلاج الطبي والتأمين الطبي والإنتاج الدوائي. ودفعنا بخطوات راسخة عملية التشخيص والعلاج المتدرجين. ورفعنا معيار إعانات التأمين الطبي الأساسي ونسبة النفقات المدفوعة من الحكومة في إطار التأمين ضد الأمراض الخطيرة للسكان. وأسرعنا بوتيرة إصلاح نظام الفحص والتقييم والموافقة على الأدوية الجديدة، وخفضنا أسعار 17 نوعا من الأدوية المضادة للسرطان إلى حد كبير مع إدراجها ضمن قائمة التأمين الطبي الوطني. وسرّعنا خطى تنفيذ المشاريع الثقافية المفيدة للشعب، وواصلنا تعزيز الخدمات الثقافية العامة في الوحدات القاعدية. وشهدنا تطورا جياشا لأنشطة تقوية الجسم لجميع أبناء الشعب، ومنجزات ممتازة أحرزها الأبطال الرياضيون في المنافسات الكبرى الدولية مرة أخرى.

**(8) دفع بناء الحكومة المدارة بالقانون وابتكار سبل الحوكمة، والحفاظ على انسجام واستقرار المجتمع**. أحال مجلس الدولة إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب 18 مشروع قانون للنظر فيها، ووضع أو عدَّل 37 لائحة إدارية. وأصلحنا وعدلنا إنشاء الدوائر الحكومية وتوزيع وظائفها. وأجرينا بعمق حملة التفتيش الكبرى لمجلس الدولة، ودفعنا عملية تنفيذ السياسات والتدابير والترتيبات بشأن الإصلاح والتنمية. وأظهرنا دور الرقابة بواسطة تدقيق الحسابات. وأصلحنا وأكملنا أساليب حوكمة الوحدات القاعدية في الحضر والريف. وابتكرنا أسلوب العمل لمعالجة الشكاوى الشعبية المعبر عنها عبر رسائل أو زيارات. وأصلحناوقوَّينا نظام الإدارة لمواجهة الطوارئ، وتعاملنا بشكل فعال مع الكوارث الطبيعية الخطيرة في حينها، مما خفض باستمرار إجمالي الحوادث وعدد الخطيرة والكارثية منها المتعلقة بسلامة الإنتاج. وشددنا مراقبة وإدارة سلامة المواد الغذائية والدوائية، وتقصينا وعالجنا بصرامة قضية اللقاحات المعيبة المنتجة من شركة تشانغشنغ في مدينة تشانغتشون وغيرها. ووطدنا منظومة سلامة البلاد. وشددنا المعالجة الشاملة لأوضاع الأمن العام، وقمنا بمكافحة خاصة لاستئصال القوى الظلامية والشريرة، وأنزلنا ضربات على جميع أنواع المخالفات والجرائم وفقا للقانون، مما حقق تقدما جديدا في بناء الصين السليمة.

وطبقنا بجدية الترتيبات الإستراتيجية للجنة الحزب المركزية حول إدارة الحزب بصرامة على نحو شامل، وعززنا بناء أسلوب عمل الحزب والحكم النزيه. ودفعنا عملية تطبيع ومَأسسة الحملة التثقيفية الخاصة بـ"وجوب دراسة الأمرين والتحلي بالكفاءة" (دراسة دستور الحزب الشيوعي الصيني وقواعده، ودراسة وتطبيق روح سلسلة الخطابات الهامة للأمين العام شي جين بينغ، وضرورة تحلي أعضاء الحزب بالكفاءة – المحرر). وطبقنا بصرامة روح الضوابط الثمانية الصادرة عن لجنة الحزب المركزية حول تحسين أسلوب عمل الحزب والحفاظ على علاقات وثيقة مع الشعب واللوائح التفصيلية لتنفيذها، وقوَّمنا "الأساليب الشريرة الأربعة" (الشكلية والبيروقراطية ونزعة المتعة ونزعة البذخ والتبذير – المحرر) بثبات لا يتزعزع. وحققنا في شتى أنواع مخالفات القوانين واللوائحوعالجناها بحزم، وعاقبنا الفاسدين، وقد أحرزنا انتصارا ساحقا في مكافحة الفساد.

وفي السنة الماضية، حققنا منجزات جديدة في دبلوماسية الدولة الكبرى ذات الخصائص الصينية. واستضفنا بنجاح أنشطة دبلوماسية هامة مثل الاجتماع السنوي لمنتدى بوآو الآسيوي، وقمة تشينغداو لمنظمة شانغهاي للتعاون، وقمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي. وقد زار الرئيس شي جين بينغ وغيره من قادة الدولة بلدانا عديدة، حيث حضروا أنشطة هامة منها الاجتماع غير الرسمي لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك (الأبيك)، ومؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين، واللقاء بين قادة دول البريكس، واجتماع زعماء آسيا وأوروبا، وسلسلة من مؤتمرات القادة لتعاون شرق آسيا. وحافظنا على الاستقرار العام لعلاقاتنا مع الدول الكبرى الرئيسية، وشهدنا تطورا شاملا لعلاقاتنا مع الدول المجاورة، وتوطُّدا أكثر لرباط التضامن والتعاون مع سائر الدول النامية. ودفعنا عجلة إقامة علاقات دولية جديدة الطراز وعملية بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية.ودافعنا بثبات عن سيادة الدولة وأمنها ومصالحها التنموية، وأحرزنا ثمارا يانعة ووافرة في الدبلوماسية الاقتصادية والتبادلات الثقافية. وظلت الصين تعمل على تعزيز سلام وتنمية العالم، مقدِّمةً إسهاماتٍ هامة معروفة لدى الجميع في هذا الصدد.

**أيها النواب**،

إن المنجزات المحققة في السنة الماضية جاءت نتيجة للقيادة الوطيدة للجنة الحزب المركزية ونواتها الرفيق شي جين بينغ، ونتيجة للاسترشاد العلمي بأفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، ونتيجة للتضامن والكفاح من كل الحزب والجيش وأبناء الشعب بمختلف قومياتهم في أنحاء البلاد. وعليه، فإنني أعبِّر نيابة عن مجلس الدولة عن شكري الخالص لأبناء الشعب بمختلف قومياتهم في عموم البلاد وجميع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الشعبية والشخصيات في مختلف الأوساط. وأعبر عن شكري الخالص للمواطنين في منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين والمواطنين في تايوان والمواطنين المغتربين فيما وراء البحار. وأعبر عن شكري الخالص لحكومات مختلف الدول والمنظمات الدولية والأصدقاء من مختلف البلدان، الذين يهتمون ببناء التحديثات الصينية ويدعمونه.

ولا يمكن الحفاظ على السلام بدون الاستعداد للخطر في أيامه. وفي أثناء التأكيد التام على المنجزات، يجب علينا الإدراك الواعي للمشاكل والتحديات التي تواجهها التنمية في بلادنا. وتفيد المؤشرات بأن معدل نمو الاقتصاد العالمي تباطأ، والحمائية والأحادية تفاقمتا، وأسعار السلع الرئيسية الدولية تقلبت إلى حد كبير، وعوامل عدم الاستقرار واليقين فيه ازدادت بشكل ملحوظ، وتصاعدت المخاطر الوافدة. وتزايدت الضغوط الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي داخل البلاد، وتباطأ معدل نمو الاستهلاك، وعانى نمو الاستثمارات الفعالة من بعض الإرهاق. وكان الاقتصاد الحقيقي يواجه كثيرا من الصعوبات، ولم يتم حتى الآن التخفيف الفعال لمشاكل صعوبة تدبير الأموال وارتفاع تكاليفه بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وما زال هناك بونٌ كبير نسبيابين المناخ التجاري وتطلع كيانات السوق. وكانت القدرة على الابتكار المستقل غير قوية، ومشكلة الحلقات الضعيفة في التقنيات الحاسمة والجوهرية بارزة. وكان التناقض بين الإيرادات والمصروفات المالية في بعض المناطق كبيرا نسبيا. وما زال هناك عديدٌ من المخاطر بنوعيها الظاهر والكامن في مجالات منها القطاع المالي. ولا تزال هناك صعوباتٌ كثيرة نسبيا في التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر في المناطق التي تعاني منه بشدة. وما زالت مهمات حماية البيئة ومكافحة التلوث ومسبباته ثقيلة. ولا تزال هناك مشاكل غير قليلة تشكو منها الجماهير في مجالات التعليم والعلاج الطبي ورعاية المسنين والإسكان وسلامة المواد الغذائية والدوائية وتوزيع الدخل وغيرها. وإلى جانب ذلك، وقع في السنة الماضية عديد من الحوادث المتعلقة بالأمن العام والحوادث الخطيرة في سلامة الإنتاج، وكانت عِبرها عميقة للغاية. وتوجد نواقص في أعمال الحكومة، فلم تُوضع بعض الإجراءات والسياسات الإصلاحية موضع التنفيذ الفعلي، وما زالت ظواهر الشكلية والبيروقراطية بارزة، وكانت أنشطة التفتيش أو الفحص أو التقييم فوق الحد المسموح به من حيث العدد والتكرار مع الاهتمام بتقارير الأعمال وحدها والاستخفاف بإنجازاتها الفعلية، مما ثقَّل الأعباء على الوحدات القاعدية. وتتكاسل قلة من الكوادر وتتوانى في العمل. وما زالت مشكلة الفساد متكررة الحدوث في بعض المجالات. ولا بد لنا من مواجهة المشاكل والتحديات مباشرة، والجرأة على تحمل المسؤولية، والوفاء بالواجبات، وإجادة العمل ببذل كل ما في وسعنا، حتى لا نخيب تطلعات الشعب أبدا.

**ثانيا، المطلب العام والتوجه السياساتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**

**لعام 2019**

يصادف هذا العام الذكرى السبعين لتأسيس الصين الجديدة، كما يعتبر عاما حاسما لإنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، أي تحقيق أهداف الكفاح عند حلول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني. ويجب علينا إتقان أعمال الحكومة تحت القيادة القوية للجنة الحزب المركزية ونواتها الرفيق شي جين بينغ، والاسترشاد بأفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، وتطبيق روح المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب والدورتين الكاملتين الثانية والثالثة للجنة الحزب المركزية التاسعة عشرة بشكل شامل، للعمل على التخطيط الموحد لدفع الترتيبات الشاملة للتكامل الخماسي (البناء الاقتصادي والبناء السياسي والبناء الثقافي والبناء الاجتماعي والبناء الحضاري الإيكولوجي – المحرر) والدفع المتناسق للتخطيطات الإستراتيجية المتمثلة في "الشوامل الأربعة" (إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، وتعميق الإصلاح على نحو شامل، ودفع حكم الدولة وفقا للقانون على نحو شامل، وإدارة الحزب بصرامة على نحو شامل – المحرر)، والالتزام بفكرة العمل الأساسية العامة المتمثلة في إحراز التقدم من خلال الحفاظ على الاستقرار والفكرة التنموية الجديدة، والتمسك بدفع التنمية العالية الجودة والإصلاح الهيكلي لجانب العرض باعتباره خطا رئيسيا، والإصرار على تعميق الإصلاح الموجه نحو السوق وتوسيع الانفتاح الرفيع المستوى، والإسراع في إنشاء منظومة اقتصادية حديثة، ومواصلة الجهود لكسب المعارك الحاسمة الثلاث، كما يتعين العمل بقوة على تحفيز حيوية الكيانات الجزئية وابتكار وتحسين التنسيق والسيطرة الكلية، والتخطيط الشامل للمضي قدما في الحفاظ على النمو المستقر وتعزيز الإصلاح وإجراء التعديلات الهيكلية وتحسين مستوى معيشة الشعب والاحتراس من المخاطروالحفاظ على الاستقرار، وإبقاء الأداء الاقتصادي داخل الحيز المعقول، ومن الضروري لنا كفالةالاستقرار في التوظيف والقطاع المالي والتجارة الخارجية وتدفق الأموال الأجنبية إلى بلادنا والاستثمار والتوقعات وتقوية ثقة السوق وزيادة إحساس جماهير الشعب بالكسب والسعادة والطمأنينة، والحفاظ على التنمية الاقتصادية المستدامة والسليمة واستقرار الوضع العام الاجتماعي، مما يوفر أساسا حاسما لكسب الشوط الأخير والنهائي لإنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، لنحتفل بالذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية بإنجازات بارزة.

وحسب التحليل الشامل للأوضاع محليا ودوليا، فإن تنمية بلادنا في هذا العام ستواجه ظروفا أكثر تعقيدا وشدة ومخاطر وتحديات أكثر وأكبر يمكن توقع بعضها ويتعذر توقُع الآخر منها، فمن اللازم أن نستعد بصورة كافية لخوض معارك قاسية. ولا يجوز لنا الاستخفاف بالصعوبات، ولا زعزعة الثقة، ولا التراخي في العمل. وما زالت تنمية بلادنا في مرحلة الفرص الإستراتيجية الهامة، وتتحلى بمرونة كافية وطاقة كامنة ضخمة وحيوية ابتكارية متفجرة مستمرة، وكذلك ثمة رغبة قوية لدى جماهير الشعب في السعي وراء حياة أفضل. ولدينا إرادة ثابتة وقدرة لقهرمختلف أنواع الصعوبات والتحديات، لذلك فإن توجه الأداء الاقتصادي الطويل الأمد نحو التحسن لم ولن يتغير.

إن الأهداف المتوقعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا العام هي: نمو إجمالي الناتج المحلي بمعدل يتراوح من 6 إلى 6.5 في المائة، وتوفير فرص عمل جديدة لأكثر من 11 مليون شخص في المدن والبلدات، وإبقاء نسبة البطالة القائمة على أساس المسح في المدن والبلدات عند قرابة 5.5 بالمائة وإبقاء نسبة البطالة المسجلة بالمدن والبلدات في حدود 4.5 بالمائة، وإبقاء معدل ارتفاع أسعار المستهلك عند حوالي 3 بالمائة، وتحقيق التوازن الأساسي في ميزان المدفوعات الدولية، ورفع جودة الاستيراد والتصدير من خلال الحفاظ على استقرارهما، والحفاظ على الاستقرار الأساسي لنسبة الرافعة المالية الكلية، وإتمام الوقاية والسيطرة الفعالة على المخاطر المصرفية والمالية، وخفض عدد الفقراء من سكان المناطق الريفية بما يزيد عن 10 ملايين نسمة، وتحقيق مواكبة نمو دخل الفرد النموَ الاقتصادي من حيث الأساس، وتحسين البيئة الإيكولوجية باطراد، وتخفيض استهلاك الطاقة في كل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة زهاء 3 في المائة، وخفض انبعاثات المواد الملوّثة الرئيسية باستمرار. وعكست الأهداف المتوقعة الرئيسية المذكورة آنفا متطلبات دفع التنمية العالية الجودة، فهي تتفق مع حقائق تنمية بلادنا، وترتبط بهدف إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، وبالتالي فإن هذه الأهداف إيجابية وحصيفة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، يلزمنا بذل جهود شاقة.

يجب علينا إحكام التمسك بتوجه السياسات الكلية، ومواصلة تنفيذ سياسة مالية إيجابية وأخرى نقدية مستقرة، وتنفيذ سياسة إعطاء الأسبقية للتوظيف وتعزيزالتنسيق والتكامل بين السياسات، لضمان إبقاء الأداء الاقتصادي داخل الحيز المعقول، وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسليمة.

*ضرورة رفع فعالية السياسة المالية الإيجابية بقوة أكبر.*من المخطط أن يبقى معدل العجز المالي عند 2.8 بالمائة في هذا العام، بارتفاع 0.2 نقطة مئوية قياسا إلى ميزانية العام الماضي، وتصل تقديرات العجز المالي إلى 2.76 تريليون يوان، منها 1.83 تريليون يوان قيمة العجز المالي المركزي و930 مليار يوان قيمة العجز المالي للحكومات المحلية. وتُرفع نسبة العجز المالي على نحو مناسب بعد الأخذ في الاعتبار الشامل سلسلة من العوامل منها الإيرادات والمصروفات المالية وإصدار السندات لأغراض خاصة، وكذلك إبقاء حيز سياساتي لمواجهة مخاطر قد تظهر مستقبلا. وتتجاوز تقديرات المصروفات المالية في هذا العام 23 تريليون يوان بزيادة 6.5 في المائة. وسيزداد إجمالي المدفوعات التحويلية المتوازنة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية بنسبة 10.9 في المائة. ومن الضروري لنا إصلاح وإكمال آلية ضمان الموارد المالية الأساسية للحكومات على مستوى المحافظة، وتخفيف ضغوط التسيير المالي على المناطق التي تواجه صعوبات، وعدم السماح إطلاقا بحدوث مشاكل مالية في ضمان اللوازم الأساسية لمعيشة الشعب.

*ضرورة ملائمة السياسة النقدية المستقرة من حيث التيسير والتقليص.* من اللازم تطابق سرعة زيادة المعروض من النقود بمفهومها الواسع (M2) وحجم الأموال المدبرة اجتماعيا مع معدل الزيادة الاسمية لإجمالي الناتج المحلي، وذلك بهدف الوفاء بمتطلبات إبقاء الأداء الاقتصادي في الحيز المعقول على الوجه الأكمل. وفي عملية التنفيذ الفعلي، يجب علينا إحسان ضبط التحكم في العرض النقدي تجنبا لتحفيز التنمية على غرار "الري بالغمر" من ناحية، ومن ناحية أخرى يلزمنا استخدام أدوات السياسة النقدية بمختلف أنواعها على نحو مرن، للعمل على تفعيل قنوات نقل السياسة النقدية، والحفاظ على معقولية ووفرة السيولة، والتخفيف الفعال من حدة مشاكل صعوبة تدبير الأموال وارتفاع تكاليفه للاقتصاد الحقيقي وخاصة المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، والوقاية من المخاطر المالية واحتوائها. وسنعمق الإصلاح الموجه نحو السوق لمعدلات الفائدة، ونخفض مستواها الفعلي. وينبغي لنا تحسين آلية تحديد أسعار الصرف للحفاظ على الاستقرار الأساسي لأسعار صرف الرنمينبي (العملة الصينية) عند مستوى معقول ومتوازن.

*تنفيذ سياسة منح الأسبقية للتوظيف بإطلاق العنان للقوة على نحو شامل.* إن التوظيف هو أساس معيشة الشعب ومصدر الثروات. وفي هذا العام ولأول مرة، نتخذ سياسة منح الأسبقية للتوظيف باعتبارها على مستوى السياسات الكلية، والهدف من ذلك تعزيز توجه مختلف الأطراف نحو أهمية التوظيف ودعمه. وفي الوقت الحاضر وخلال الفترة من الآن فصاعدا، سيكون ضغط التشغيل الكلي غير قابل للتخفيف مع بروز تناقضات هيكلية، وزيادة عوامل جديدة مؤثرة على التوظيف باستمرار، فلا بد لنا من وضع التوظيف في مكان أبرز. ومن البديهي أن أهم شيء للحفاظ على النمو المستقر هو ضمان التوظيف، فيجب علينا بذل أقصى جهد لاستحداث فرص عمل في المدن والبلدات هذا العام للوصول إلى عدد الذين تم توظيفهم فعليا في السنوات الأخيرة على أساس تحقيق الهدف المتوقع، وذلك لضمان توفير فرص عمل للأيدي العاملة بالمدن والبلدات وإبقاء حيز لتشغيل القوى العاملة الفائضة والمنتقلة من الزراعة أيضا. وطالما نحافظ على التوظيف المستقر وزيادة الدخل، تصبح لدينا إمكانية أكبر للتنمية.

*ضرورة المثابرة على اتخاذ الإصلاح الهيكلي لجانب العرض خطا رئيسيا، وتركيز العمل على عمليات "التوطيد والتقوية والترقية والتفعيل".* يلزمنا اتخاذ المزيد من الإجراءات الإصلاحية ووسائل الإدارة بالقانون والأخرى المعتمدة على السوق، وتوطيد النتائج المحققة في "تخفيض أربعة أشياء وإصلاح شيء واحد" (تخفيض القدرات الإنتاجية والمخزون من المنتجات ونسبة الرافعة المالية وقيمة التكلفة وإصلاح الحلقات الضعيفة – المحرر)، وتقوية حيوية الكيانات الجزئية وترقية مستوى السلسلة الصناعية وتفعيل دوران الاقتصاد الوطني، ودفع التنمية العالية الجودة.

*مواصلة العمل على كسب المعارك الحاسمة الثلاث، بتصويب القوة نحو الهدف بدقة سعيا للوصول إلى فعالية حقيقية.* يجب تقوية التفكير الخاص بالخط الأدنى والتمسك بالتخفيض البنيوي لنسبة الرافعة المالية للاحتراس من التقلبات الشاذة في السوق المالية، والتعامل بحصافة مع مخاطر ديون الحكومات المحلية، والوقاية من المخاطر الوافدة والسيطرة عليها. ويتعين علينا التمسك بالمعيار القائم في القضاء على الفقر من خلال تدابير محكمة وهادفة، وتسليط الضوء على المناطق الشديدة الفقر والفئات الفقيرة الخاصة، وبذل مزيد من الجهود لتسوية المشاكل المستعصية لرفع جودة القضاء على الفقر. وفي مجال مكافحة التلوث ومسبباته، يجب علينا التركيز على كسب معركة الدفاع عن السماء الزرقاء وغيره من المهام الرئيسية، والعمل بالتخطيط الشامل مع أخذ جميع العوامل بعين الاعتبار والجمع بين المعالجتين الفرعية والجذرية، حتى تتحسن جودة البيئة الإيكولوجية بصورة متواصلة.

ومن أجل إتقان أعمال الحكومة في هذا العام، يجب علينا إيلاء الاهتمام لاستيعاب العلاقات التالية على نحو جيد. أولا، ضرورة التخطيط الشامل للتنسيق الجيد بين العلاقات محليا ودوليا، وتوحيد الإرادة وتركيز القوى لإتقان شؤوننا. ما زالت بلادنا وستظل لفترة طويلة من الزمن في المرحلة الأولية من الاشتراكية، كما أنها ما زالت أكبر دولة نامية بالعالم. وإن التنمية هي الأساس والمفتاح لحل جميع المشاكل في بلادنا، لذا، يجب التمسك بقوة بالبناء الاقتصادي كمهمة محورية والالتزام بلا تزعزع بالأفكار الإستراتيجية القاضية بأن التنمية هي أولوية قصوى ويجب أن تكون تنميةً علمية ورفيعةَ الجودة، كما يتعين علينا تحرير وتطوير القوى المنتجة الاجتماعية بلا انقطاع. وفي ظل تقلبات وتغيرات الوضع الدولي، يجب علينا الحفاظ على الصلابة الإستراتيجية، والمضي بالأعمال قدما حسب الأهداف والترتيبات المحددة، والانتفاع على نحو أفضل من السوقين المحلية والدولية والموارد بنوعيها الداخلي والخارجي، والجرأة على مواجهة التحديات، والبراعة في تحويل المخاطر إلى فرصة، للتمسك الثابت بزمام المبادرة للتنمية. ثانيا، من الضروري إتقان موازنة العلاقات بين الحفاظ على النمو المستقر والوقاية من المخاطر، لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة والسليمة. ولا بد لنا من احتواء المخاطر الظاهرة والكامنة والمتعددة والمتراكمة منذ أمد طويل، لكن، من الضروري الالتزام بالقانون، والاهتمام بالأساليب والطرق في أثناء دفع هذا العمل، حتى يتم احتواؤها تدريجيا خلال التنمية طبقا للمطالب المتمثلة في العزيمة والسيطرة والانتظام والاعتدال، والعزم على تجنب حدوث مخاطر قطاعية وإقليمية. وفي ظل تزايد الضغوط الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر، يجب علينا جعل إصدار السياسات والتدابير العملية يساعد في الحفاظ على استقرار التوقعات والنمو وإعادة الهيكلة، والاهتمام بالنسق والقوة في الوقاية والسيطرة على المخاطر، لمنع تراكم ظاهرة التقلص وتضخمها، والحيلولة دون خروج الأداء الاقتصادي عن الحيز المعقول. وفي الوقت نفسه، لا نسمح بالتفكير في الحاضر فقط، واتخاذ سياسات مشددة قصيرة الأجل لتحفيز التنمية لأنها ضارة بالتنميةعلى المدى الطويل، ومصدر لحدوث مخاطر جديدة بنوعيها الظاهر والكامن. ثالثا، ضرورة المعالجة الحسنة للعلاقات بين الحكومة والسوق، وتفجير حيوية كيانات السوق بالاعتماد على الإصلاح والانفتاح. وما دمنا نحافظ على حيوية كيانات السوق، نستطيع تقوية القوة المحركة المولدة داخليا للتنمية والصمود أمام ضغط نمو الاقتصاد المتباطئ. ويلزمنا دفع عملية الإصلاح والانفتاح بقوة أكبر، والإسراع بإنشاء نظام سوق حديث موحد ومنفتح وتنافسي ومنتظم، وتخفيف القيود للسماح بالنفاذ إلى السوق، وتعزيز الرقابة والإدارة العادلة، وتهيئة مناخ تجاري لإدارة الأعمال يتسم بالعمل في ظل سيادة القانون وبالعالمية والتسهيل، لكي نزيد كيانات السوق بمختلف أنواعها نشاطا. وأصلا، فإن حيوية السوق والطاقة الابتكارية المجتمعية منبعهما إظهار المبادرة لدى أبناء الشعب بمئات ملايينهم. ويجب علينا التمسك بالفكرة القاضية بأن الشعب مركز التنمية، والعمل بكل ما في وسعنا وبقدر المستطاع، وكفالة معيشة الشعب الأساسية فعليا ودفع معالجة المشاكل الهامة المتعلقة بمعيشة الشعب، وتعزيز العدالة والإنصاف الاجتماعيين، وجعل أبناء الشعب يعيشون حياة أفضل. إن الشعب الصيني مجتهد وذكي، ويمتلك طاقة كامنة لامحدودة في الابتكار والإبداع، وطالما يتم إطلاق هذه الطاقة كاملة، فستمتلك تنمية الصين حيزا أفسح بكل تأكيد.

**ثالثا، أعمال الحكومة ومهماتها في عام 2019**

تتميزالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا العام بمهام شاقة وتحديات كثيرة ومتطلبات عالية. ويتعين علينا إبراز النقاط الجوهرية والتمسك بالحلقات الحاسمة لإجادة الأعمال في مختلف المجالات فعليا.

**(1) مواصلة ابتكار وإكمال وسائل التنسيق والسيطرة الكلية، وضمان إبقاء الأداء الاقتصادي داخل الحيز المعقول.** يجب علينا حل المشاكل المستعصية التي تواجهها التنمية بالتفكير والأسلوب القائمين على الإصلاح الموجه نحو السوق، وإظهار دور السياسة الكلية في التعديل المعاكس للدوران الاقتصادي على نحو جيد، وإثراء الأدوات السياساتية بخصوص مجالات المال والنقد والتوظيف واستخدامها بصورة مرنة، وتوطيد التطلعية والملاءمة والفعالية للسيطرة والتنسيق، لخلق ظروف تساعد الأداء الاقتصادي السلس.

*تنفيذ خفض الضرائب على نطاق أوسع.* من الضروري تنفيذ الخفض الضريبي التفضيلي الشامل والخفض الضريبي الهيكلي في آن واحد، مع تركيز العمل على تخفيض أعباء الضرائب على قطاع التصنيع والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر. ويجب علينا تعميق إصلاح ضريبة القيمة المضافة، وخفض معدلات الضريبة المعمول بها حاليا لقطاع التصنيع وقطاعات أخرى من 16 بالمائة إلى 13 بالمائة، وخفض نظيرتها لقطاعي المواصلات والنقل والإنشاء والتعمير وغيرهما من 10 بالمائة إلى 9 بالمائة، لضمان خفض أعباء الضرائب المفروضة على القطاعات الرئيسية بصورة ملحوظة، أما معدلات الضريبة من درجة 6 بالمائة فلن تتغير، بشرط ضمان خفض دون أي زيادة للأعباء الضريبية على كافة القطاعات، وسيتم ذلك عبر اتخاذ إجراءات وتدابير متكاملة مثل زيادة الخصم الضريبي لقطاعات الخدمات الإنتاجية والمعيشية، ومواصلة دفع دمج ثلاث درجات من الفئات الضريبية في درجتين حتى يتم تبسيط النظام الضريبي. ويلزمنا إجادة تنفيذ سياسة الخفض الضريبي التفضيلي الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي طرحناها مطلع السنة الحالية. ويهدف الخفض الضريبي في هذه المرة لتهيئةالبيئةالمؤاتيةوتقويةالقوةالكامنةللتنمية مع مراعاة استدامة الموارد المالية، كما أنه يعتبر تدابير هامة تساعد في تخفيف أعباء المؤسسات وإذكاء حيوية السوق، والإصلاح الرئيسي لإكمال نظام الضرائب وتحسين تركيبة توزيع الدخل، وكذلك يعد خيارا بالغ الأهمية لكي تدعم السياسات الكلية النمو المستقر وضمان التوظيف والتعديل الهيكلي.

*الخفض الملحوظ لعبء المؤسسات الناجم عن دفع أقساط التأمين الاجتماعي.* يتعين علينا خفض نسبة أقساط التأمين ضد الشيخوخة التي تدفعها الوحدات للعمال والموظفين في المدن والبلدات، حيث يجوز خفضها إلى 16 بالمائة في مختلف المناطق. ويتوجب الحفاظ على أسلوب الدفع القائم، حيث تدفع المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر أقساطها طبقا لطريقة العام الماضي، وعلى مختلف المناطق ألا تتخذ طريقة من شأنها زيادة عبء المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في دفع الأقساط فعليا وذلك في عملية إصلاح نظام تحصيل أقساط التأمين الاجتماعي، كما لا يجوز لها تحصيل الأقساط القديمة والمتأخر دفعها بصورة مركزة. ويجب علينا مواصلة تنفيذ سياسة التخفيض الممرحل لمعدل أقساط التأمين ضد البطالة والتأمين ضد طوارئ العمل. وفي العام الحالي، لا بد لنا من إشعار المؤسسات عموما وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بالخفض الملموس للأعباء الحقيقية الناجمة عن دفع أقساط التأمين الاجتماعي. ومن اللازم الإسراع في دفع التخطيط الموحد على مستوى المقاطعة لإصلاح نظام التأمين ضد الشيخوخة، ومواصلة رفع نسبة التنظيم المركزي لأموال التأمين الأساسي ضد الشيخوخة لدى الموظفين والعمال بالمؤسسات وتحويل جزء من أصول الدولة لتغذية صندوق التأمين الاجتماعي باستمرار. ويجب علينا ألا نعمل على تخفيف أعباء المؤسسات الناجمة عن دفع الأقساط فحسب، بل نضمن ألا يؤثر ذلك سلبيا على التزامات التأمين الاجتماعي للموظفين والعمال ورفع معاشات المتقاعدين بصورة معقولة وصرفها كاملة في الوقت المحدد، الأمر الذي يجعل صندوق التأمين الاجتماعي مستداما ونافعا للمؤسسات وعمالها وموظفيها على حد سواء.

*الضمان الأكيد لوضع خفض الضرائب والرسوم موضع التنفيذ.* تصوب عملية خفض الضرائب والرسوم مباشرة نحو نقطتي الألم والحرج اللتين تشكو منهما كيانات السوق، فهي سياسة تتحلى بالعدالة والفعالية في آن واحد. والمطلوب منا تخفيف أعباء المؤسسات الناجمة عن دفع الضرائب وأقساط التأمين الاجتماعي بمقدار قرابة تريليوني يوان في هذا العام بكامله. وسيجلب ذلك ضغطا كبيرا جدا على الميزانيات بمختلف المستويات. ولأجل دعم خفض أعباء المؤسسات، يجب على الحكومات من مختلف المستويات الالتزام بالتقشف، وجمع الأموال باتخاذ كل ما يمكن اتخاذه من الوسائل. ويتعين على الميزانية المركزية توسيع الموارد وتقليص المصاريف، وزيادة الأرباح المدفوعة من المؤسسات المالية الحكومية المعنية والمؤسسات المركزية، وخفض النفقات العامة بنسبة تزيد عن 5 بالمائة وتقليص ثلاثة أنواع من الإنفاق العام (الإنفاق على الزيارات الرسمية خارج البلاد والإنفاق على المركبات الرسمية والإنفاق على الضيافة الرسمية – المحرر) بحوالي 3 بالمائة، مع استعادة كافة الأموال الخاملة لمدة طويلة بلا استثناء. ويجب على الحكومات المحلية المبادرة بإذكاء الطاقات الكامنة، وتحسين تركيبة المصروفات بقوة، وتفعيل الأموال والأصول بمختلف أنواعها عبر قنوات متعددة. ويتعين علينا إشعار كيانات السوق وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بالخفض الملحوظ في الضرائب والرسوم، والعزم على الوفاء بتعهداتنا حيال المؤسسات والمجتمع ككل، ولا بد لنا من إنجاز هذا الأمر البالغ الأهمية وإتقانه مهما تكاثرت الصعوبات أمامنا.

*تركيز القوة على تخفيف مشاكل صعوبة تدبير الأموال وارتفاع تكاليفه للمؤسسات.* من الضروري إصلاح وتحسين آلية عرض النقود وتقديم القروض الائتمانية، والاستخدام على نحو ملائم لوسائل السياسة النقدية الكمية والسياسة النقدية على أساس الأسعار مثل نسبة الأموال الاحتياطية من الودائع ومعدلات الفوائد، وتوجيه المؤسسات المالية لتوسيع القروض الائتمانية وخفض تكاليفها، ودعم الاقتصاد الحقيقي بتدابير محكمة وهادفة وفعالة، وعدم السماح بتحريك الأموال دون فائدة أو فصلها عن الاقتصاد الحقيقي أو توجيهها إلى الاقتصاد الافتراضي. ومن اللازم زيادة قوة الخفض الموجه لنسبة الأموال الاحتياطية لدى البنوك المتوسطة والصغيرة، واستخدام الأموال الموفرة كافة في تقديم قروض للمؤسسات الخاصة والصغيرة والمتناهية الصغر. ويجب علينا تشجيع البنوك التجارية الكبرى على زيادة أصولها عبر قنوات متعددة، لتقوية قدرتها على منح القروض، وتشجيعها على زيادة قروض طويلة ومتوسطة الأجل وقروض ائتمانية لقطاع التصنيع. ومن المخطط أن تشهد البنوك التجارية الكبرى المملوكة للدولة زيادةً للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بنسبة أكثر من 30 في المائة في هذا العام. ويتوجب مراجعة ومعايرة تحصيل رسوم الخدمات المصرفية والوساطة. وينبغي لنا إكمال وتحسين آلية التقييم والفحص داخل المؤسسات المالية، والتشجيع على تعزيز خدماتها المالية التفضيلية الشاملة، حتى تشهد الأحوال المتوترة في تدبير الأموال للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تحسنا واضحا، وتنخفض التكاليف الشاملة لتدبير الأموال بصورة ملحوظة وعلى نحو حتمي.

*إظهار دور السندات الحكومية المحلية بفعالية.* في العام الحالي، نخطط لإصدار سندات حكومية محلية للأغراض الخاصة يبلغ إجماليها 2.15 تريليون يوان بزيادة 800 مليار يوان عن العام الماضي، لتقديم الدعم المالي لبناء المشاريع الهامة، وكذلك لتوفير ظروفللحكومات المحلية للوقاية من مخاطر الديون واحتوائها على نحو أفضل. ويجب توسيع نطاق الانتفاع من سندات الأغراض الخاصة على نحو ملائم. ويتعين مواصلة إصدار كمية معينة من السندات الحكومية المحلية لمقايضة الديون المستحقة، وتخفيف عبء الفوائد على الحكومات المحلية. ويلزمنا التشجيع على اتخاذ الوسائل المعتمدة على السوق لحل مشكلة أرصدة الديون المستحقة لشركات منصات التمويل على نحو مناسب، للحيلولة دون ظهور "المشروع غير المكتمل".

*الحفاظ على التوظيف المستقر وتوسيعه عبر طرق متعددة.* يتعين علينا إتقان عمل التوظيف لخريجي المدارس العليا والعسكريين المسرحين والعمال الريفيين بالمدن وغيرهم من الفئات الرئيسية بكفاءة، وتعزيز المساعدة والدعم بشأن التوظيف للمحتاجين بمختلف أنواعهم في المدن والبلدات. وبالنسبة للمؤسسات بشتى أنواعها التي قدمت فرص العمل للريفيين الفقراء والعاطلين المسجلين قبل أكثر من نصف سنة في المدن والبلدات، سيتم منحها المبلغ المحدد من خفض رسوم الضرائب على مدى ثلاث سنوات. ويجب تعزيز دعم التوظيف المرن وأشكال وأنماط التوظيف الجديدة. ويتعين منع وتصحيح ظاهرة التمييز الجنساني والهوياتي في مجال التوظيف بحزم. ومن الضروري تنفيذ حملة الارتقاء بالمهارات المهنية، وسحب 100 مليار يوان من أرصدة صندوق التأمين ضد البطالة لاستخدامها في تدريب أكثر من 15 مليونا من العمال والموظفين لمساعدتهم في رفع مهاراتهم المهنية وتغيير مواقع عملهم وتحويلهم إلى قطاعات أخرى. ويلزمنا إكمال الآلية والسياسة الخاصة بتطوير المهارات المهنية للعمال الفنيين. وإن تسريع تنمية التعليم المهني الحديث من شأنه ليس المساعدة في تخفيف ضغط التوظيف في الوقت الراهن فحسب، بل يعتبر من التدابير الإستراتيجية لحل مشكلة الافتقار إلى أكفاء مرتفعي المهارات. ويلزمنا إصلاح وإكمال طريقة الامتحان والقبول بالمدارس المهنية العليا، بغية تشجيع المزيد من خريجي المدارس الثانوية في العام الحالي والعسكريين والعمال المسرحين والعمال الريفيين بالمدن على المشاركة في التقدم للامتحان، وفي هذا العام، سيتم توسيع حجم القبول بمليون طالب في هذه المدارس. ومن اللازم توسيع تغطية المنح الدراسية ورفع قيمة الإعانات في المدارس المهنية العليا، وتسريع عملية الربط بين شهادات المؤهلات الدراسية وتراخيص المهارات المهنية المصنفة. ويجب علينا إصلاح نظام إدارة المدارس المهنية العليا، وتعزيز بناء صفوف المعلمين،والارتقاء بجودة إدارتها. ويلزمنا توجيه تحويل مجموعة من الجامعات النظامية العادية إلى جامعات تطبيقية. ويتعين على الميزانية المركزية زيادة دعمها المالي للمدارس المهنية العليا إلى حد كبير، كما يجب على الميزانيات المحلية تعزيز دعمها في هذا المجال. ومن الضروري إقامة منح دراسية وطنية خاصة بالتعليم المهني المتوسط. ويلزمنا تأييد المؤسسات والقوى المجتمعية في تطوير التعليم المهني، والإسراع في بناء قواعد للتطبيق والتدريب تدمج بين الصناعة والتعليم. ويجب علينا الإسراع بتأهيل أكفاء في شتى التقنيات والمهارات تحتاج إليهم التنمية الوطنية بإلحاح، وذلك استنادا إلى الإصلاح والتطوير الكبيرين للتعليم المهني الحديث، مما يجعل مزيدا من الشباب يحققون قيمة حياتهم بمهاراتهم المهنية المتميزة، وكافة المهن تجمع النخبة من الأكفاء كنجوم متلألئة على السماء.

**(2) إذكاء حيوية كيانات السوق، وتركيز القوى على تحسين المناخ التجاري.** توجد في بلادنا أكثر من مائة مليون كيان سوق، كما يزداد عددها باستمرار. ويكمن المفتاح لدعم النمو الاقتصادي المستقر في الحفاظ على مستوى نشاط كيانات السوق والارتقاء به، فيتعين علينا تعميق الإصلاح المتعلق بـ"تبسيط الإجراءات الإدارية وتخويل الصلاحيات للسلطات المحلية والدمج بين التخويل والسيطرة وتحسين الخدمات"، وتخفيض تكاليف الصفقات المؤسسية، وبذل جهود عظيمة لتهيئة مناخ مرن ومؤاتٍ للتنمية.

*توفير تسهيلات لتنشيط الأعمال والاستثمار فيها بفضل تبسيط إجراءات مراجعة وموافقة الحكومة وتحسين الخدمات المعنية.* يعتبر توزيع الموارد بواسطة السوق أكثر الأشكال فعالية. ويلزم الحكومة زيادة تخفيض بنود القائمة السلبية للسماح بالنفاذ إلى السوق، ودفع التطبيق الشامل لتدابير السماح لكافة كيانات السوق بالنفاذ إلى قطاعات ومجالات وأعمال غير مدرجة في القائمة السلبية وفقا للقانون وبشكل متكافئ. ولا بد للحكومة من تحويل الأمور التي يجب ألا تتدخل فيها إلى السوق بحزم، وتقليل التوزيع المباشر للموارد بأقصى حد، وتخفيض عدد البنود التي تخضع للمراجعة والموافقة ويلزم التخلصُ منها بقدر الإمكان، وبالنسبة إلى البنود التي تتطلب مراجعة وموافقة الحكومة فعلا، فسوف نبسط الإجراءات والحلقات المعنية، لكي نفسح للمؤسسات مزيدا من الوقت لتطوير أعمالها ونقلص جهدها في إنجاز إجراءات المراجعة والموافقة. وفي العام الجاري، سننفذ إصلاح "فصل تصاريح التشغيل عن تراخيص الأعمال التجارية" لكافة بنود تصاريح التشغيل المتعلقة بالمؤسسات، لكي نساعد الأخيرة في الحصول على تراخيص الأعمال التجارية بصورة أسهل ودخول طور التشغيل في أسرع وقت ممكن، ونتغلب بحزم على ظاهرة "عدم السماح بتشغيل المؤسسات بعد السماح لها بالنفاذ إلى السوق"؛ وسنعمم إصلاح نظام المراجعة والمصادقة على مشاريع البناء الهندسي في أنحاء البلاد، لتقليص مدة المراجعة والمصادقة على المشاريع في جميع مراحلها إلى حد كبير. ونواصل تقليص الفترة الزمنية لفحص براءات الاختراع وتسجيل العلامات التجارية.وسندفع إجراء عملية المراجعة والمصادقة والخدمات المعنية على شبكة الإنترنت، ونعجل خطوات إنجاز بناء منصة الخدمات الوطنية المتكاملة للشؤون الحكومية على شبكة الإنترنت، ونُسرع في تحقيق تصريف الأمور على شبكة واحدة أو إتمامها عبر المناطق، لتصريف مزيد من الأمور دون الحاجةإلىمقابلةفعلية، وبالنسبة إلى تلك الأمور الواجب تصريفها ميدانيا فعلا، فينبغي لنا إنجاز الإجراءات الضرورية عبر "النافذة الواحدة وفي وقت محدد" و"مرة واحدة فقط في مكان واحد". وسنواصل شن الحملة الإصلاحية لخفض متطلبات الحصول على شهادة إدارية لضمان قدر أكبر من الراحة للناس، ولا يمكننا جعل الشهادات المملة تسبب متاعب للمؤسسات والجماهير مرارا وتكرارا. وسننشئ نظام تقييم للخدمات الحكومية "بدرجتين ممتازة أو رديئة"، وندعو المؤسسات والجماهير إلى تقييم أداء الخدمات. وتعتبر إجادة الخدمات واجب للقطاعات الحكومية، وعدم إجادتها هو تقصير في أداء الأخيرة.

*دفع المنافسة المتكافئة بالاعتماد على الرقابة والإدارة العادلة.*تعد المنافسة المتكافئة محورا لتنمية اقتصاد السوق، وتعتبر الرقابة والإدارة العادلة ضمانا للمنافسة المتكافئة. وسنصلح ونكمل نظام الفحص والرقابة والإدارة العادلة لضمان المنافسة المتكافئة، ونسرع في مراجعة كافة أنواع اللوائح والممارسات التي تعيق عملية توحيد الأسواق والمنافسة المتكافئة لأن الإجراءات الإدارية المبسطة من السهل تنفيذها. وطالما تكون القواعد أكثر بساطة وشفافية، تصبح الرقابة والإدارة أكثر قوة وفعالية. ونولي اهتماما لوضع قواعد ومعايير الرقابة والإدارة الموحدة على مستوى الدولة، فيجب على الحكومات المحلية تركيز قوتها الرئيسية على الرقابة والإدارة العادلة. وسنعمم ممارسة الرقابة والإدارة المشتركة عبر الدوائر بأسلوب "عشوائيان وعلانية واحدة"، وننفذ إصلاح الرقابة والإدارة الائتمانية و"شبكة الإنترنت + الرقابة والإدارة"، ونعدل أساليب تنفيذ القانون في مجالات مثل حماية البيئة والإطفاء والضرائب والرقابة على السوق وإدارتها، ونفرض عقوبات صارمة على مخالفي القانون طبقا له، ولا نزعج الملتزمين بالقانون بلا مبرر. وسوف نعمق إصلاح نظام التنفيذ الشامل للقوانين لدى الهيئات الإدارية، ونراجع ونعاير بنود العقوبات الإدارية، ونعالج بحزم الفحص المتعدد الهيئات والمتكرر، كما يتعين علينا تشديد الرقابة والإدارة ووضع القواعد لمزاولي الرقابة والإدارة، ولن نسمح أبدا بممارسة التنفيذ الانتقائي للقانون أو تنفيذه وفق الأهواء، ولن نسمح أبدا بمضايقة المؤسسات والجماهير. وسننزل ضربات وفقا للقانون على تصرفات مخالفة للقانون متعلقة بإنتاج وبيع البضائع المزيفة والمقلدة والرديئة الجودة، ليدفع مخالفو القانون على نحو خطير أثمانا باهظة. وسنكمل الآلية المشتركة لمعاقبة فاقدي المصداقية، وندفع كيانات السوق بشتى أنواعها لأداء أعمالها ملتزمةً بالقانون وبصدق وأمانة.وينبغي لنا تحقيق عدالة وفعالية وحيوية بواسطة الرقابة والإدارة العادلة.

*دفع عملية تقليل الرسوم المعنية ذات العلاقة بالمؤسسات استنادا إلى الإصلاح.* يجب علينا تعميق إصلاح تسعير الكهرباء على أساس السوق، ومراجعة الرسوم الإضافية المفروضة على أسعار الكهرباء، وتقليل تكلفة استهلاك قطاع التصنيع للكهرباء، وتخفيض أسعار الكهرباء المستهلكة في الأنشطة الصناعية والتجارية العادية بمعدل 10 في المائة مرة أخرى. وسوف نعمل على تعميق الإصلاح المؤسسي للطرق العامة التي تتحصّل الرسومَ، ودفع خطوات تخفيض رسوم المرور بالطرق والجسور، ومعالجة إجراءات الترخيص غير المعقولة للحافلات والشاحنات وتحصيل الرسوم وفرض الغرامات بصورة عشوائية. وفي غضون سنتين، سنلغي تدريجيا نقاط جباية الرسوم الموجودة على الطرق السريعة بين المقاطعات في كل البلاد من حيث الأساس، ونحقق تحصيل الرسوم بشكل سريع دون توقف المركبات، وتخفيف حدة عرقلة حركة السير وتوفير التسهيلات للجماهير. وسوف نلغي أو نخفض مجموعة من الرسوم في السكك الحديدية والموانئ. ونقوم بمعالجة خاصة لتحصيل رسوم خدمات الوساطة. وسنواصل مراجعة ومعايرة بنود جباية الرسوم الإدارية ورسوم الخدمات المعينة. ونسرع في بناء "شبكة واحدة" لإدارة قائمة هذه البنود، لنجعل تحصيل الرسوم يصبح علنيا وشفافا، وتحصيلها بصورة عشوائية لا يجد ملاذا.

**(3) المثابرة على ريادة التنمية بالابتكار، وإنماء الزخم الجديد وتطويره.** يتعين علينا توظيف مزايا التفوق الشاملة مثل الوفرة في الموارد البشرية والأكفاء وضخامة السوق المحلية، والعمل على ابتكار آلية بحث وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتطبيقهما في مجال التصنيع من خلال الإصلاح، وبذل جهود قصوى لتربية الروح التخصصية، ودفع إحلال الزخم الجديد محل القديم بالتتابع.

*دفع إصلاح الصناعات التقليدية والارتقاء بمستواها*. من أجل دفع التنمية العالية الجودة لقطاع التصنيع، لا بد لنا من تقوية الأساس الصناعي والقدرة الابتكارية الفنية، وحفز التنمية الاندماجية بين قطاع التصنيع المتقدم وقطاع الخدمات الحديثة، وتسريع بناء بلادنا لتحويلها إلى دولة قوية في التصنيع. وينبغي لنا إنشاء منصة لشبكة الإنترنت الصناعية، وتوسيع مجالات "الذكاء الاصطناعي +"، بغية توفير الطاقة لتحوُّل نمط قطاع التصنيع والارتقاء بمستواه. وسندعم المؤسسات لتسريع وتيرة الإصلاح الفني وتجديد المعدات، ونوسع نطاق تطبيق السياسات التفضيلية الخاصة بتعجيل خفض القيمة الحقيقية للأصول الثابتة المستهلكة إلى جميع مجالات قطاع التصنيع. وسوف نعمل على تعزيز دعامة "البنية التحتية للجودة"، ودفع الربط بين المعايير القائمة والمستوى الدولي المتقدم، ورفع جودة المنتجات والخدمات، لكي نجعل مزيدا من المستهلكين المحليين والأجانب يختارون المنتجات الصينية الصنع والخدمات الصينية.

*تشجيع التنمية المتسارعة للصناعات الناشئة.* سنعزز بحث وتطوير واستخدام البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي وغيرهما من التقنيات، وننمي تجمعات صناعية ناشئة في مجالات مثل جيل جديد من التكنولوجيا المعلوماتية والتجهيزات الراقية والأدوية الحيوية والسيارات العاملة بالطاقة الجديدة والمواد الجديدة، ونقوي الاقتصاد الرقمي. ونتمسك بالرقابة والإدارة الشاملة والحذرة، وندعم تنمية أشكال وأنماط الأعمال الجديدة، وندفع النمو السليم لاقتصاد المنصة والاقتصاد التشاركي. وسوف نسرع في دعم تفعيل "شبكة الإنترنت +" في شتى القطاعات والمجالات. ونواصل رفع سرعة شبكة الإنترنت وخفض رسوم استخدامها. ونطبق نموذج وصول شبكة النطاق العريض البالغة سعتها جيجابايت إلى العائلات في الحضر، ونصلح شبكة التعليم والعلاج الطبي عن بُعد والارتقاء بمستواها، وندفع توسيع سعة شبكة المحمول والارتقاء بمستواها، مما يُشعر المستخدمين فعليا بأن سرعة الشبكة أصبحت أسرع وأكثر استقرارا. وفي العام الجاري، سنقلل رسوم الوصل بشبكة النطاق العريض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بمعدل 15 في المائة مرة أخرى، ونخفض رسوم تدفق البيانات على شبكة المحمول بمعدل ما يزيد عن 20 في المائة من جديد، وننفذ "قابلية انتقال الهاتف المحمول من شبكة اتصالات إلى أخرى دون تغيير رقمه الأصلي" في كل البلاد، ونعاير فئات رسوم الحزمة من خدمات الاتصالات، لتكون الرسوم المخفّضة ملموسة حتى يعرفها المستهلكون بوضوح.

*رفع قدرة الدعم للعلوم والتكنولوجيا.* سوف نعمل على تعزيز الدعم للبحوث الأساسية والبحوث الأساسية التطبيقية، وتقوية الابتكار الأصلي، وتركيز الجهود على تسوية المشاكل المستعصية للتقنيات المحورية.وسنهتم بتوزيع المختبرات الوطنية، وإعادة تنظيم منظومة الهامة منها. ونحسن تنظيم وإدارة المشاريع العلمية والتكنولوجية المحورية. وسنكمل آلية الابتكار التكاملي بين المؤسسات والجامعات وهيئات الأبحاث باعتبار المؤسسات عاملا قياديا، ونشجع المؤسسات على ريادة تنفيذ المشاريع العلمية والتكنولوجية المحورية. وسنعجل خطوات بناء المنصة المفتوحة لتقاسم الموارد الابتكارية العلمية والتكنولوجية، ونعزز الخدمات الابتكارية الفنية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة. ونوسع نطاق التعاون الابتكاري الدولي. وسوف نعزز حماية حقوق الملكية الفكرية بصورة شاملة، ونكمل نظام التعويض العقابي عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وندفع عمليات الاختراع والابتكار وتحويل النتائج إلى منتجات واستخدامها. ومن المعلوم أن الابتكار العلمي والتكنولوجي هو أصلا نشاط ابتكاري للبشرية، فيجب علينا احترام العلماء والباحثين والوثوق بهم تماما، ومَنْح فرق الابتكار والأكفاء الرواد صلاحياتٍ أكبر في توزيع الموارد البشرية والمالية والمادية وسلطةً لصنع القرارات في المجال التقني. وسنرفع نسبة النفقات غير المباشرة لمشاريع البحوث الأساسية إلى مستوى أعلى، وننفذ تجربة إصلاح "نظام التمويل والتموين" في استخدام نفقات المشاريع، دون فرض قيود تناسبية على تقسيم مخصصاتها، وتقرر فرق الأبحاث العلمية بأنفسها كيفية استخدام هذه النفقات. ونكمل آلية تقييم النتائج العلمية والتكنولوجية. ولا بد لنا من بذل جهود في دفع تنفيذ تدابير إصلاح النظام العلمي والتكنولوجي وتحقيق نتائج ملموسة، ولن نُبقي سياسة الإصلاح مجرد شعار أوحبرعلىورق. وسوف نعزز قوة إلغاء اللوائح والأنظمة المتشدِدةوالمعقدة، ليعكف العلماء والباحثون على الدراسة العلمية ويحققون تقدما اختراقيا في الابتكار. وسنعزز بناء أخلاق البحوث العلمية وأسلوب الدراسة، ونعاقب التصرفات الأكاديمية المعيبة، ونحظرالأسلوب المتهور بشكل قاطع. ولدى بلادنا أكبرُ كتيبة من الأكفاء في العلوم والتكنولوجيا بالعالم، وطالما نخلق مناخا مؤاتيا للبحوث العلمية، نقدر بكل تأكيد على استقبال وضع حيوي يبزغ فيه أصحاب المواهب في شتى المجالات وتتدفق فيه المنجزات الابتكارية بأعداد كبيرة.

*مواصلة تعميق عملية إشراك الجماهير في ريادة الأعمال وتشجيع ملايين الناس على ممارسة الأنشطة الابتكارية.* سوف ننشط المزيد من الكيانات الاجتماعية للمشاركة في الابتكار وريادة الأعمال، ونوسع حيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونعزز الخدمات الشاملة الاتجاهات، ونؤدي الدور الحافز للقواعد النموذجية لريادة الأعمال والابتكار. وسنقوي الدعم التفضيلي العام. ونتقن تنفيذ السياسات الضريبية التفضيلية مثل تلك المتعلقة برفع حد الإعفاء من ضريبة الدخل على دافعها الصغير (الذي يكون حجم مبيعاته السنوية دون المعيار المحدد - المحرر) من 30 ألف يوان إلى 100 ألف يوان من حجم المبيعات الشهرية. وسنعمل على إصلاح وإكمال آلية الدعم المالي، وإنشاء لوحة ابتكار علمي وتقني مع تجربة تنفيذ نظام التسجيل الخاص بها، والتشجيع على إصدار السندات المالية الخاصة بريادة الأعمال والابتكار، ونوسع نطاق تدبير الأموال برهن حقوق الملكية الفكرية،وندعم تنمية الرأسمال المُبادِر. وسنصلح ونكمل آليات إعداد الأكفاء وتوظيفهم وتقييمهم، ونحسن الخدمات للدارسين العائدين من الخارج وأصحاب الكفاءات الأجانب. ويلزمنا الجمع بين تلبية طلب السوق وتعميم الروح الإنسانية، وبفضل إجادة تجميع وتوظيف الأكفاء من مختلف النواحي، سيشهد الابتكار الصيني تنمية أفضل، ويقدم إسهامات جديرة به في سبيل تقدم الحضارة البشرية بكل تأكيد.

**(4) دفع تشكيل سوق محلية جبارة، ومواصلة إطلاق العنان للطاقة الكامنة للطلب المحلي.** يجب علينا إظهار الدور الأساسي للاستهلاك والدور الحاسم للاستثمار بصورة مستفيضة، والحفاظ على استقرار الطلب المحلي الفعال، وتوفير دعم قوي للأداء الاقتصادي السلس.

*دفع النمو المستقر للاستهلاك.* يلزمنا اتخاذ تدابير متعددة لدفع زيادة دخل السكان في الحضر والريف، وتقوية قدرتهم الاستهلاكية. وسوف نتقن تطبيق قانون ضريبة دخل الفرد المعدل حديثا، لينتفع حوالي 80 مليونممولمستحق من سياسة خفض الضرائب. ويتعين علينا الاستجابة للتغيرات الجديدة في الطلب الاستهلاكي، وزيادة عرض المنتجات والخدمات الممتازة بقنوات متعددة، وتعجيل إزالة نقاط الاختناق لدخول الرساميل غير الحكومية إليه. ويعيش في بلادنا 250 مليون شخص تتجاوز أعمارهم 60 عاما. وينبغي لنا بذل أقصى الجهود لتطوير قطاع رعاية المسنين خاصةً خدمة المسنين في المجمعات السكنية، وتوفير دعم لما يتعلق بتخفيض الضرائب والرسوم أو إلغائهما وتوفير عدم مالي وتحديد أسعار تفضيلية في استخدام الماء والكهرباء والغاز والتدفئة للهيئات التي تقدم خدمات الرعاية النهارية وإعادة التأهيل والتمريض والمساعدة في توفير الطعام والعون خلال التنقل في المجمعات السكنية، ويلزمنا تشييد المنشآت المتناسقة لأغراض خدمة المسنين داخل المجمعات السكنية في أحياء حديثة الإنشاء، وتعزيز بناء منشآت خدمة المسنين في الأرياف، وإصلاح وإكمال سياسة الدمج بين الموارد الطبية وموارد المعاشات، وتوسيع مدى التجارب لنظام التأمين على التمريض الطويل الأجل، وبشرط تمتُّع المسنين بشيخوخة سعيدة، يمكن للجيل الناشئ التطلع إلى مستقبل جدير بالترقب. ومن المعلوم أن رعاية الأطفال تؤثر على الآلاف المؤلفة من العائلات. وتماشيا مع ظهور الأحوال الجديدة بعد التنفيذ الشامل لسياسة السماح للأزواج بإنجاب طفلين، يجب علينا الإسراع في تطوير خدمات رعاية الأطفال بأشكال متعددة، ودعم القوى الاجتماعية في إنشاء هيئات لتقديم خدمات الحضانة والرعاية بأشكالها المتنوعة، وتعزيز ضمان سلامة الأطفال. وندفع الخدمات المنزلية لرفع جودتها وأنواعها. ونطور السياحة الإقليمية الشاملة،ونقوي قطاع السياحة. وسوف نحافظ على استقرار الاستهلاك في سوق السيارات، ونواصل تطبيق السياسات التفضيلية الخاصة بضريبة شراء السيارات العاملة بالطاقة الجديدة، وندفع بناء مرافق الشحن بالكهرباء والهيدروجين وغيرهما. ونعمل على تطوير أشكال وأنماط استهلاكية جديدة، ودفع التطور الاندماجي بين الاستهلاك على شبكة الإنترنت والآخر خارجها، وإنماء نقاط نمو جديدة للاستهلاك. وسوف نكمل شبكات تداول البضائع الريفية، وندعم تنمية التجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل السريع. وسنعزز حماية حقوق ومصالح المستهلكين، لإشعار الجماهير باطمئنان ويسر في الاستهلاك.

*توسيع الاستثمار الفعال بشكل مناسب.* نركز الاهتمام على الإستراتيجيات التنموية الوطنية، ونسرّع تنفيذ مجموعة من المشاريع الهامة. وسوف ننفق 800 مليار يوان من الاستثمارات في مجال السكك الحديدية و1.8 تريليون يوان من الاستثمارات في مجال الطرق العامة والنقل المائي، ونبدأ تنفيذ مجموعة من مشاريع الري العملاقة الأخرى، ونسرع في تخطيط وبناء السكة الحديدية بين مقاطعة سيتشوان ومنطقة التبت، ونعزز الاستثمار في منشآت البنية الأساسية مثل المواصلات بين المدن وتداول البضائع والمرافق البلدية والوقاية من الكوارث ومعالجتها والطيران المدني والطيران العام، ونقوي بناء جيل جديد من منشآت البنية الأساسية المعلوماتية. وفي العام الحالي، سنخصص استثمارات في حدود الميزانية المركزية بمقدار 577.6 مليار يوان، بزيادة 40 مليار يوان عما في العام الماضي. وسوف نبتكر أساليب تمويل للمشاريع، ونخفض نسبة رأسمال المشاريع بشكل ملائم في منشآت البنية الأساسية وغيرها من المجالات، ونجيد استخدام الأدوات المالية الإنمائية، ونجذب مزيدا من الرساميل غير الحكومية للمشاركة في بناء المشاريع الخاصة بالمجالات الرئيسية. ونطبق سياسة الدعم للاستثمارات غير الحكومية، ونعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل منتظم. ونكمل نظام إعلان المناقصات والاشتراك فيها من خلال إصلاحه. ويتعين على الحكومة المبادرة بالتأكيد على المصداقية والالتزام بالاتفاقيات، ولا يجوز مطلقا التسامح مع ظاهرة "الموظف الجديد لا يعالج القضايا المزمنة"، وقبل نهاية العام الحالي، يجب تسديد ما يزيد عن 50 بالمائة من الأموال التي تأخرت الحكومة عن دفعها للمؤسسات، ولن يسمح أبدا بزيادة مبالغ جديدة لتلك المتخلف دفعها.

**(5) توجيه الجهود إلى مهمة إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، والدفع بكفاءة لعمليات التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر والنهوض بالأرياف.** يجب علينا التمسك بإعطاء الأسبقية لتطوير الزراعة والأرياف، وتعزيز التخطيط الشامل لعمليات التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر وإستراتيجية النهوض بالأرياف والربط بينهما، لضمان تحقيق أهداف التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر ووصول معيشة الفلاحين إلى مستوى الحياة الرغيدة على نحو شامل في الفترة المحددة.

*كسب معركة التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر من خلال تدابير مُحكَمة وهادفة.* سنولي اهتماما لحل المشاكل البارزة التي نواجهها أثناء عملية تحقيق "الاكتفاء من الغذاء والكساء وضمان التعليم الإلزامي والخدمات الطبية الأساسية وسلامة المساكن"، وتعزيز جهود التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر في المناطق المتأثرة بالنوع المدقع منه، بما في ذلك منطقة التبت، ومناطق كاشغار وخوتان وآكسو، وولاية كيزيلسو الذاتية الحكم لقومية القيرغيز في جنوب منطقة شينجيانغ، ومناطق القومية التبتية في مقاطعات سيتشوان ويوننان وقانسو وتشينغهاي، وولاية لينشيا في مقاطعة قانسو، وولاية ليانغشان في مقاطعة سيتشوان، وولاية نوجيانغ في مقاطعة يوننان، ونعزز بناء منشآت البنية الأساسية،ونطبق التدابير المدعومة حكوميا لمساعدة السكان الفقراء الذين يعانون من صعوبات خاصة. ولا يستغني التخلص من الفقر وتحقيق الثراء عن دعم القطاع الصناعي، فلا بد لنا من بذل الجهود في مساعدة المناطق الفقيرة على تنمية الصناعة المتميزة والمتفوقة. ويتعين علينا شن حملة خاصة للتحكم في نسبة تسرب الطلبة من الدراسةوضمان نسبة التحاقهم بالمدارس وتخفيض نسبة تسرب الطلبة من الدراسة بصورة ملحوظة، ونواصل زيادة عدد الطلبة الذين تقبلهم الجامعات الرئيسية من الأرياف والمناطق الفقيرة، ونجيد الاستفادة من التعليم الذي يعد حلا نهائيا لقطع تتابع الفقر جيلا بعد آخر. وسوف ننجز مهمة التخطيط والبناء لمساعدة الفقراء عبر إعادة توطينهم في أماكن جديدة خلال فترة "الخطة الخمسية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016-2020)" من حيث الأساس، ونقوي الدعم اللاحق لها. ونواصل تطبيق سياسة الدعم لمدة ما على المحافظات التي تخلصت من وصمة "الفقر" والذين خُلِّصوا منه، ونوطد نتائج القضاء على الفقر. وسنكمل أساليب الفحص والرقابة، ونستفيد جيدا من نتائج الجولات التفقدية المركزية الخاصة بالتغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر. وكلما وصلنا إلى المرحلة الحاسمة من أعمال التغلب على المشاكل المستعصية للقضاء على الفقر، ارتفعت متطلباتنا لإنجاز كافة الأعمال بجد وإتقانها بدقة، حتى ضمان أن تكون مكاسب القضاء على الفقر فعالة ومستدامة وصامدة أمام اختبار التاريخ.

*تركيز القوة على الزراعة، خاصة إنتاج الحبوب الغذائية.* لا بد للصينيين البالغ عددهم زهاء 1.4 مليار نسمة من الإمساك جيدا بمورد رزق في أيديهم. وسوف نحافظ على استقرار إنتاج الحبوب الغذائية، ونعدل تركيبة أنواعها. ونعزز بناء مشاريع الري فيالحقول الزراعية، ونرفع مساحة الحقول الزراعية الجيدة التجهيز بمقدار أكثر من 5.33 مليون هكتار أخرى. وسنحافظ على استقرار إنتاج الخنازير وغيرها من المواشي والدواجن، ونجيد أعمال الوقاية والسيطرة على حمى الخنازير الإفريقية وغير ذلك من الأمراض الوبائية. وسوف نسرّع الإصلاح والابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، ونبذل أقصى الجهود لتطوير قطاع إكثار البذور الحديثة، ونعزز تعميم التقنيات التطبيقية المتقدمة،وننفذ مشاريع حماية المنتجات الزراعية ذات العلامات الجغرافية، وندفع المكننة الزراعية في عمليتها الكلية. ومن الضروري لنا إنماء مزارع عائلية وجمعيات تعاونية للفلاحين وغيرهما من كيانات الإدارة الجديدة الطراز، وتعزيز الخدمات الاجتماعية الموجهة للعائلات الفلاحية الصغيرة، وتطوير أعمال كيانات ذات حجم مناسب وبأشكال متعددة. ونساعد المناطق المنتجة الرئيسية في تطوير معالجة منتجاتها الزراعية على نحو دقيق ومعمق، وندعم عودة الناس أو ذهابهم إلى الريف لريادة الأعمال والابتكار، ونحفز التنمية الاندماجية بين الصناعات الأولى والثانية والثالثة، ونقوى الاقتصاد على مستوى المحافظة. وتشكل أجور العمل الحصة الأكبر من زيادة دخل الفلاحين. ويجب علينا الحل الجذري لمشكلة تأخير دفع أجور العمال الريفيين، وتسريع وضع لوائح إدارية متخصصة، وضمان تسلم العمال الريفيين بالمدن الذين بذلوا جهدا وعرقا مكافآتهم المستحقة في الوقت المقرر.

*دفع بناء القرى بكفاءة.* يجب علينا إعداد خطة البناء وتطبيقهابشكل علمي، وتركيز القوى على تحسين الظروف الإنتاجية والمعيشية. وسنسرع في تنفيذ مشروع توطيد ضمان سلامة مياه الشرب ورفع جودتها في المناطق الريفية، وفي السنتين الجارية والمقبلة، يلزمنا إجادة حل مشكلة سلامة مياه الشرب لمَنْ يواجهون صعوبة في الحصول على مياه شرب نقية، ورفع مستوى ضمان إمدادات مياه الشرب لصالح 60 مليونا من سكان الريف. وسوف ننجز جولة جديدة من المشروع الخاص بالتحول والارتقاء بشبكة الطاقة الكهربائية الريفية. ونعمل على رصف وإعادة رصف 200 ألف كيلومتر من الطرق العامة الريفية. ونواصل دفع إصلاح المساكن الريفية المتداعية. ونتخذ إجراءات لتحسين البيئة السكنية لمواطني الريف حسب ظروفه الواقعية، ودفع "ثورة المراحيض" ومعالجة النفايات ومياه الصرف الصحي، وبناء قرى جميلة.

*تعميق الإصلاح الريفي على نحو شامل.* سنعمم نتائج تجربة الاستحواذ على الأراضي الريفية وتسويق الأراضي الجماعية المخصصة للبناء التجاري وإصلاح نظام الأراضي المستخدمة في بناء المساكن الفردية الخاصة. وسوف نتعمّق في الإصلاحات الخاصة بالملكية الجماعية وملكية الغاباتالجماعية والمناطق والمزارع الغابية المملوكة للدولة ومناطق استصلاح الأراضي الزراعية والتعاونيات التموينية وغيرها. ونعمل على إكمال نظام دعم وحماية الزراعة من خلال الإصلاح، وتوطيد آلية تحديد أسعار الحبوب الغذائية على أساس السوق وتوسيع نطاق تجارب إصلاح التأمين الزراعي المدعوم بسياسات، وابتكار الخدمات المالية الريفية وتعزيزها. وبفضل مواصلة تعميق الإصلاح الريفي، ستُبعث في الأرياف الشاسعة حيوية جديدة بكل تأكيد.

**(6) تشجيع التنمية الإقليمية المتناسقة، ورفع جودة الحضرنة الجديدة الطراز.** بشأن تسوية مشكلة عدم توازن التنمية وغياب كفايتها، يجب علينا إصلاح وإكمال الآليات والسياسات المعنية، وتعزيز معادلة الخدمات العامة الأساسية،ودفع تكامل المزايا الإقليمية والتنمية الاندماجية بين الحضر والريف.

*تحسين نمط التنمية الإقليمية.* سوف نضع سياسات وإجراءات لتنمية المناطق الغربية وانفتاحها، ونواصل تنفيذ السياسات التفضلية المتعلقة بتقليل جباية ضريبة دخل المؤسسات بالمناطق الغربية بعد انتهاء مفعولها. وسننفذ ونحسن التدابير الإصلاحية والابتكارية المشجعة للنهوض بشمال شرقي البلاد ونهضة منطقة وسط البلاد ودعمريادةمنطقة شرق البلاد للمناطق الأخرى في التنمية. ونركّز التنمية التعاونية بين مناطق بكين وتيانجين وخبي على تخليص بكين من الوظائف غير الجوهرية للعاصمة، وبناء منطقة شيونغآن الجديدة حسب معايير راقية. وننفذ منهاج خطة التنمية لمنطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، وندفع الربط بين القواعد وندعم تسهيل تنقل عناصر الإنتاج الأساسية والزيارات المتبادلة. ونرتقي بالتنمية التكاملية الإقليمية في دلتا نهر اليانغتسى إلى إستراتيجية وطنية، ونعدّ وننفذ منهاج الخطة التنموية الخاصة بها. ويجب علينا التمسك بالتعاون بين المجاري العليا والوسطى والسفلى لنهر اليانغتسي أثناء تنمية الحزام الاقتصادي على طوله، وتعزيز حمايةِ البيئة الإيكولوجية ومعافاتها وبناءِ منظومة مواصلات ونقل شاملة، وخلق حزام اقتصادي متسم بالتنمية العالية الجودة. وسوف ندعم المناطق المعتمدة على الموارد الطبيعية في تطوير الاقتصاد من خلال تحوُّل نمطه، ونُسرع في إصلاح كافة الحلقات التنموية الضعيفة بالمناطق الثورية القديمة والمناطق المأهولة بالأقليات العرقية والمناطق الحدودية والمناطق الفقيرة. وسنبذل أقصى الجهود لتطوير الاقتصاد الأزرق، وحماية البيئة البحرية والإسراع في بناء دولة قوية بحريا.

*دفع الحضرنة الجديدة الطراز نحو التعمق.* نتمسك بتطوير مجموعة المدن بقيادة المدن المركزية. ونتقن أعمال توطين السكان المنتقلين من القطاع الزراعي في الحضر، وندفع تغطية الخدمات العامة الأساسية للسكان المقيمين بصفة دائمة في المدن والبلدات. وسوف نعالج مشكلة السكن لدى الجماهير بصورة أفضل، ونطبق المسؤولية الرئيسية للمدن، ونصلح ونكمل نظام سوق المساكن ونظام الضمان الإسكاني، ونعزز التنمية المستقرة والسليمة لسوق العقارات. وسنواصل دفع عملية بناء مشاريع إسكان ذوي الدخل المتوسط والمنخفض وإصلاح الأحياء الفقيرة المكتظة. ونضمن تلبية الطلب الأساسي للفئات المحتاجة في السكن. ونواصل دفع بناء أنفاق خطوط الأنابيب تحت الأرض.وتتميز الأحياء السكنية القديمة في المدن والبلدات بأعداد كبيرة ومساحة واسعة، فيجب علينا بذل جهود لإصلاحها والارتقاء بمستواها، ونجدد المرافق التكميلية مثل امدادات المياه والكهرباء والغاز والطرق، ونشجع على تركيب المصاعد وتهيئة الظروف الخالية من العقبات، وإكمال مرافق الخدمات المعيشية المتعلقة بأسواق المستلزمات والبقالات وشوارع المشاة ومواقف السيارات. ومن المطلوب أن تجسد الحضرنة الجديدة الطراز مبدأ اعتبار الإنسان نواةً في كل مكان، وترفع مستوى المرونة في الإدارة والدقة في الخدمة، لتصبح المدن أكثر ملاءمة للسكن، وتتسم بمزيد من صفات الترحاب والاهتمام بالإنسان.

**(7) تعزيز مكافحة التلوث ومسبباته والبناء الإيكولوجي، ودفع التنمية الخضراء بجهود كبيرة.** تعد التنمية الخضراء مطلبا حتميا لإقامة منظومة اقتصادية حديثة، والحل الأساسي لمشكلة التلوث. وينبغي لنا إصلاح وإكمال الأنظمة المعنية، والدفع المتناسق للتنمية العالية الجودة وحماية البيئة الإيكولوجية.

*مواصلة دفع مكافحة التلوث ومسبباته.* يجب علينا توطيد وتوسيع نطاق منجزات معركة الدفاع عن السماء الزرقاء، وفي هذا العام، سنخفض انبعاثات كل من ثاني أُكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين بنسبة 3 في المائة، وسوف نقلل تركيز الجسيمات الدقيقة العالقة (PM2.5) في المناطق الرئيسية باستمرار. وسنواصل بذل الجهود من أجل التغلب على المشاكل المعقدة في معالجة تلوث الهواء في مناطق بكين وتيانجين وخبي وحولها، ومنطقة دلتا نهر اليانغتسى، وسهول نهري فنخه وويخه، وتعزيز معالجة مصادر تلوث ثلاثة رئيسية هي الصناعة وفحم الوقود والمركبات الآلية. ومن الضروري إتقان أعمال التدفئة بالطاقة النظيفة في المناطق الشمالية لضمان توفير الدفء للجماهير خلال موسم الشتاء. وسنعزز الوقاية من تلوث المياه والتربة ومعالجة مسبباته، حيث سيُخفض كل من حجم الأكسجين الكيمياوي الممتص وانبعاثات نتروجين الأمونيا بنسبة 2 في المائة خلال هذا العام. وسوف نُسرع بمعالجة المسطحات المائية السوداء والكريهة الرائحة، ونكافح التلوث الزراعي المنتشر ومسبباته، وندفع عملية المعالجة الشاملة لأحواض الأنهار الرئيسية والمجالات البحرية الساحلية. وسنعزز معالجة المخلفات الصلبة ونفايات المدن حسب أنواعها، ونحفز تخفيض النفايات وإعادة تدويرها ومعالجتها بأسلوب صديق للبيئة. وسوف نعزز تذليل المشاكل العلمية والتكنولوجية الهامة في مجال الوقاية من التلوث ومعالجته. ولا بد للمؤسسات باعتبارها القوام في مكافحة التلوث ومسبباته من أداء مسؤولياتها في حماية البيئة وفقا للقانون. ويجب علينا إصلاح وسائل معالجة البيئة والابتكار فيها، حيث تلزمنا رقابة وإدارة المؤسسات وفقا للقوانين والقواعد، وفي الوقت نفسه، نولي اهتماما لمطالبها المعقولة ونعزز مساندتها ودعمها وتوجيهها، ونمنح فترة سماح معقولة للتي يلزمها التقويم والإصلاح لبلوغ المعايير المطلوبة تجنبا لتساهل أو تشدُد تدابير المعالجة، حتى إغلاقها إجباريا. وطالما تملك المؤسسات قوة محركة متأصلة وتواجه ضغوطا من خارجها، فستحرز الوقاية من التلوث ومعالجة مسبباته إنجازات أكبر بكل تأكيد.

*تقوية الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة.* سنثابر على معالجة التلوث من المنبع،ونسرع عملية إصلاح صناعة توليد الكهرباء بالطاقة الحرارية وصناعة الحديد والصلب حسب معيار الانبعاثات الشديدة الانخفاض، وننفذ إصلاح الصناعات الكثيفة التلويث حسب المعايير المطلوبة. وسنعدل ونحسن هيكل الطاقة.وسوف نشجع على استخدام الفحم بأساليب نظيفة. ونقوي نظام إنتاج الغاز الطبيعي وإمداده وتخزينه وتسويقه. ونطور بقوة الطاقة المتجددة، ونسرّع تسوية مشكلة استهلاك الطاقة الريحية والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. وسنزيد جهود بناء شبكة أنابيب الصرف الصحي ومنشآت معالجة مياهه بالمدن. وسوف نحفز استخدام الموارد المرشَّد والمكثف والمدور، ونعمم المباني الصديقة للبيئة وأسلوبتغليف طرود التسليم السريع بشكل صديق للبيئة. وسنصلح ونكمل سياسة الاقتصاد البيئي،ونوطد نظام تجارة حقوق انبعاث الملوثات، ونُسرع في تطوير الخدمات المالية الخضراء، سعيا إلى إنماء مجموعة من المؤسسات الفقرية المتخصصة في حماية البيئة ورفع القدرة على التنمية الخضراء.

*تعزيز حماية النظام الإيكولوجي وترميمه.* سندفع المشاريع التجريبية لحماية وترميم البيئة الإيكولوجية للجبال والأنهار والغابات والحقول الزراعية والبحيرات والمروج قدما، ونواصل إجادة تخضير الأراضي، ونعزز معالجة التصحر والتصحرالصخري وانجراف التربة. ونزيد الجهود لحماية التنوع الأحيائي. ونواصل الأعمال المتعلقة بإعادة الأراضي الغابية أو المروج أو الأراضي الرطبة السابق تحقيلها إلى حالاتها الأصلية،إضافة إلى تعميق إصلاح نظام الحدائق الوطنية.ونرسخ آلية التعويض عن إتلاف البيئة الإيكولوجية.ولكل إنسانٍ واجبٌ تجاه التنمية الخضراء، والمهم فيها هو العمل الفعلي، ويكمن نجاحها في المثابرة. فلا بد لنا من بذل جهود مشتركة لتمتيع جماهير الشعب ببيئة جميلة ومريحة الإقامة.

**(8) تعميق الإصلاح في المجالات الرئيسية، والإسراع بإكمال آلية السوق.** ينبغي لنا تركيز الجهود على التناقضات البارزة والحلقات المفتاحية، ودفع الإصلاحات المعنية نحو تعمق، وتوطيد الأنظمة والآليات المتفقة مع التنمية العالية الجودة، من أجل إطلاق العنان لحيوية السوق والقوة الخلاقة المجتمعية بصورة مستفيضة.

*تعجيل الإصلاح المتعلق بالأصول المملوكة للدولة والمؤسسات الحكومية.* سنعمل على تشديد وإكمال الرقابة على الأصول المملوكة للدولة، وندفع العمل التجريبي لإصلاح شركات استثمار وتشغيل الرساميلالحكومية، دعما للحفاظ على قيمة الأصول المملوكة للدولة وزيادتها. وندفع بنشاط وحصافة الإصلاح القائم على نظام الملكية المختلطة. وسوف نحسن هيكل حوكمة الشركات، ونقوي الآلية الإدارية المُعتمِدة على السوق، ونقيم نظام المدراء المحترفين وغيره. وسنعالج "المؤسسات الزومبية (الميتة - الحية)" طبقا للقانون. وسوف نعمق الإصلاح في مجالات الكهرباء والنفط والغاز والسكك الحديدية وغيرها، وسنفصل تشييد البنية الأساسية عن تشغيلها في قطاعات الاحتكار الطبيعي وفقا لخصائصها المتباينة، في سبيل تحرير الأعمال التنافسية في السوق على نحو شامل. ويجب على المؤسسات الحكومية تعزيز حيويتها التنموية وقدرتها التنافسية المحورية باستمرار عبر الإصلاح والابتكار وتقوية بنيتها.

*العمل بقوة على تحسين بيئة تنمية الاقتصاد غير الحكومي.* سنتّبِع مبدأ "التمسك بالأمرين بثبات دون تردد" (أي التمسك بتوطيد وتطوير القطاع الاقتصادي العام بثبات دون تردد؛ والتمسك بتشجيع ودعم وإرشاد تنمية القطاعات الاقتصادية غير العامة بثبات دون تردد - المحرر)، لتشجيع ودعم وإرشاد تنمية القطاعات الاقتصادية غير العامة. وسوف نعامل المؤسسات المختلفة الملكيات على قدم المساواة في مجالات الحصول على عناصر الإنتاج الأساسية، والسماح بالنفاذ إلى السوق، والإدارة والتشغيل، والمشتريات الحكومية، وإعلان المناقصات والاشتراك فيها وغيرها، وذلك بموجب مبدأ الحياد التنافسي. وسنبني علاقة جديدة الطراز ووثيقة ونزيهة بين الحكومة ورجال الأعمال، ونكمل آلية التواصل بين الحكومة والمؤسسات، ونذكي روح رواد الأعمال، بهدف تحفيز تنمية الاقتصاد غير الحكومي والارتقاء بمستواه. ولا بد لنا من صيانة حقوق الملكية بثبات لا يتزعزع، ومعاقبة منتهكي الحقوق وفقا للقانون، وتصحيح كافة القضايا الخاطئة والظالمة بلا استثناء. ويتوجب علينا العمل بقوة على تهيئة مناخ تجاري سليم لجعل رجال الأعمال يزاولون التجارة وينشؤون المؤسسات مطمئنين.

*تعميق إصلاح النظم المالية والضريبية والمصرفية.* سنعزز الإصلاح المتعلق بإعلان الميزانيات، وننفذ إدارة أداء الميزانية على نحو شامل. ونعمق الإصلاح الخاص بتقسيم الصلاحيات المالية والمسؤوليات عن المصروفات بين السلطات المركزية والمحلية، وندفع إصلاح نظام تقسيم الإيرادات بين الطرفين. ونكمل نظام المدفوعات التحويلية.وسوف نعمل على تقوية نظام الضرائب المحلية، ودفع العمل التشريعي بخصوص الضريبة العقارية بخطوات ثابتة، ومعايرة آلية جمع الأموال عبر إصدار السندات للحكومات المحلية. وسنصلح ونحسن تركيبة النظام المصرفي ونطور البنوك غير الحكومية وبنوك المجتمعات المحلية مع اتخاذ خدمة الاقتصاد الحقيقي اتجاها مرشدا. وسوف نصلح ونكمل النظام الأساسي لسوق رأس المال، وندفع التنمية السليمة والمستقرة لسوق رأس المال المتعددة المستويات، ونرفع نسبة الأموال المدبَرة مباشرة وخاصة نسبة التمويل بحقوق الأسهم. وسنعزز وظيفة قطاع التأمين في ضمان الحماية من المخاطر. وسوف نزيد جهود مراقبة المخاطر المالية والإنذار المبكر بها وإزالتها ومعالجتها. وتتميز المنظومة المالية والمصرفية في بلادنا بالاستقرار العام وكثرة الأدوات السياساتية الممكن استخدامها، فتتوفّر لدينا القدرة على عدم تجاوز الخط الأدنى لتجنب وقوع مخاطر قطاعية.

**(9) دفع الانفتاح الشامل الاتجاهات على العالم الخارجي، وتشكيل مزايا تفوق جديدة في كل من التعاون الاقتصادي الدولي والمنافسة الدولية.** يتعين علينا المضي قدما في توسيع مجالات الانفتاح وتحسين تنظيمه، ومواصلة دفع الانفتاح القائم على تداول السلع وعناصر الإنتاج الأساسية، وإيلاء المزيد من الاهتمام للانفتاح المؤسسي القائم على القواعد وغيرها، لحفز تعميق الإصلاح على نحو شامل بالانفتاح العالي المستوى.

*تعزيز رفع نوعية التجارة الخارجية من خلال الحفاظ على الاستقرار.*سندفع سوق الصادرات قدما إلى اتجاه تعددية العناصر. وسوف نوسع نطاق تغطية التأمين على اعتمادات التصدير. وسنصلح ونحسن سياسات الدعم المتعلقة بالتجارة الإلكترونية العابرة للحدود وغيرها من الأشكال التجارية الجديدة. وندفع التنمية الابتكارية لتجارة الخدمات، ونوجه تجارة المعالجة لتحويل نمطها والارتقاء بمستواها ونقلها إلى الأقاليم الوسطى والغربية، ونُفعل دور المستودعات الجمركية الشاملة على نحو جيد. وسوف نعمل على تحسين هيكل الواردات وتوسيعها بنشاط، وإتقان استضافة الدورة الثانية من معرض الصين الدولي للاستيراد. سنسرّع خطواتنا للارتقاء بمستوى تسهيل التخليص الجمركي.

*مضاعفة الجهود في جذب الاستثمارات الأجنبية.* سوف نخفف المزيد من القيود للسماح بالنفاذ إلى السوق، ونقلص القائمة السلبية للسماح للاستثمارات الأجنبية بالنفاذ إلى السوق، ونسمح للتمويل الأجنبي المستقل بدخول مزيد من المجالات. وسننفذ الإجراءات المتعلقة بالإصلاح والانفتاح في قطاع المال وغيره، ونكمل سياسة انفتاح سوق السندات. ويتعين علينا تسريع الالتحام مع القواعد الاقتصادية والتجارية المتبعة دوليا، وزيادة شفافية السياسات وتوحيد معايير تطبيقها، في سبيل تهيئة بيئة سوق عادلة مستندة إلى معاملة المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية التمويل على قدم المساواة دون تمييز والمنافسة العادلة بينها. ونعزز صيانة الحقوق والمصالح المشروعة لرجال الأعمال الأجانب. وسوف نمنح استقلالية أكبر في الإصلاح والابتكار للمناطق التجريبية للتجارة الحرة، ونضيف مناطق فرعية لمنطقة شانغهاي التجريبية للتجارة الحرة، وسندفع بناء منطقة هاينان التجريبية للتجارة الحرة واستكشاف إمكانية بناء موانئ تجارة حرة ذات خصائص صينية. وندعم مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والمناطق التنموية العالية والجديدة التكنولوجيا والمناطق الجديدة على المستوى الوطني في إجراء التجارب الإصلاحية المتعلقة بالمناطق التجريبية للتجارة الحرة، لتعزيز دورها الإشعاعي والحافِز وإنشاء مناطق رائدة جديدة للإصلاح والانفتاح على الخارج. وستصبح البيئة الاستثمارية في الصين أفضل حتما، وسوف تتزايد الفرص التنموية للمؤسسات الأجنبية في الصين بكل تأكيد.

*دفع البناء المشترك "للحزام والطريق".* ينبغي لنا التمسك بمبادئ التشاور والتشارك والتنافع، ونتبع مبدأ السوق والقواعد المعمول بها دوليا، لإظهار دور المؤسسات كقوام، ودفع التواصل والترابط بين منشآت البنية الأساسية وتعزيز التعاون الدولي في الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق التعاون في سوق طرف ثالث. وسنتقن استضافة الدورة الثانية لمنتدى قمة "الحزام والطريق" للتعاون الدولي. وندفع التنمية السليمة والمنتظمة للاستثمار في الخارج والتعاون معه.

*تعزيز عملية تحرير وتسهيل التجارة والاستثمار.* تدافع الصين بثبات عن العولمة الاقتصادية والتجارة الحرة، وتشارك بنشاط في إصلاح منظمة التجارة العالمية. وسنسرّع إقامة شبكة لمناطق التجارة الحرة العالية المعايير، وندفع المفاوضات بشأن اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة إقليمية وبناء منطقة تجارة حرة بين الصين واليابان وجمهورية كوريا واتفاقية استثمارية بين الصين وأوروبا، ونواصل دفع المشاورات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة. وتتمسك الصين بالتعاون المتبادل المنفعة والتنمية المربحة للجميع، وتدعو بثبات إلى حل النزاعات التجارية عبر التشاور المتكافئ. ونفي بجدية بكل عهد قطعناه، ونصون بكل حزم حقوقنا ومصالحنا المشروعة.

**(10) تسريع تطوير المشاريع الاجتماعية، وضمان وتحسين معيشة الشعب بصورة أفضل.** ورغم اشتداد الضغوط الناتجة عن إبقاء الإيرادات والمصروفات المالية متوازنة في هذا العام، لكن سنضمن زيادة الإنفاق على كفالة معيشة الشعب الأساسية دون تخفيض. ونشجع قوى المجتمع على زيادة عرض الخدمات العامة غير الأساسية لتلبية الاحتياجات المتنوعة والمتعددة المستويات للجماهير.

*تطوير تعليم أكثر عدالة وأعلى جودة.* سوف نعمقإصلاح نظام التعليم وطرق التدريس. وندفع التنمية التكاملية للتعليم الإلزامي بين المدن والأرياف، ونسرع خطى تحسين الظروف التعليمية بالمدارس الريفية، ونعزز بناء صفوف المعلمين في المناطق الريفية، ونكثف الجهود لحل مشكلة الزيادة المفرطة في أحجام الصفوف الدراسية في مدارس المدن والبلدات، وضمان تعليم الأطفال الذين يعيشون مع والديهم من العمال الريفيين المشتغلين بالمدن، وتطوير "شبكة الإنترنت + التعليم" لتعزيز تقاسم الموارد التعليمية العالية الجودة. وسنزيد عرض التعليم قبل المدرسي عبر قنوات متعددة، فيتعين على الحكومة دعم جميع رياض الأطفال التي تتوافق مع معايير السلامة وتتحصل على الرسوم بشكل معقول وتُشعر أولياء أمور الأطفال بالطمأنينة، مهما كانت حكومية أم غير حكومية. وسوف ندفع تعميم تعليم المرحلة الثانوية، ونجوّد أعمال تطوير تعليم الأقليات العرقية والتعليم الخاص والتعليم المتواصل، وندعم تطوير التعليم المدار بالتمويل غير الحكومي وفقا للقانون. وسنعمل على ضمان أجور وامتيازات المعلمين بمرحلة التعليم الإلزامي باستمرار. وسوف ندفع بناء الجامعات والفروع العلمية من الدرجة الأولى في العالم، وندعم المناطق الوسطى والغربية في بناء جامعات متميزة ورفيعة المستوى. ورغم شحّ الموارد المالية في هذا العام، فإن نسبة الإنفاق الوطني على التعليم من المصروفات المالية السنوية ستبقى مُتجاوزةً 4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وتقديرات الإنفاق على التعليم من الميزانية المركزية تتجاوز تريليون يوان. وينبغي لنا الاستفادة التامة فعليا من الأموال الثمينة، سعيا لإتقان التعليم الذي يرتضي به الشعب، ويحمل آمال الغد.

*ضمان الخدمات الطبية والصحية الأساسية.* سنواصل رفع مستوى دعم التأمين الطبي الأساسي والتأمين ضد الأمراض الخطيرة لسكان الحضر والريف، وسوف نزيد متوسط نصيب الفرد من الإعانة المالية للتأمين الطبي للسكان بـ30 يوانا، يُستخدم نصفها في التأمين ضد الأمراض الخطيرة. وسنخفض ونوحّد عتبة النفقات التي تُدفع على حساب الحكومة في إطار التأمين ضد الأمراض الخطيرة، ونرفع نسبتها من 50 بالمائة إلى 60 بالمائة، لتخفيف الأعباء الناجمة عن العلاج الطبي على المصابين بأمراض خطيرة والجماهير المحتاجة إلى حد أكبر. وسوف نعزز الوقاية من الأمراض الخطيرة وعلاجها. وتُرهِق الأمراض السرطانية عشرات الملايين من العائلات في بلادنا، فمن المفروض أن ننفذ حملة الوقاية من الأمراض السرطانية وعلاجها، وندفع عملية الوقاية والكشف والتشخيص والعلاج المبكروالتغلب على المشكلات المستعصية في البحوث العلمية المعنية قدما، وتكثيف الجهود في تخفيف أشد معاناة يشكو الشعب منها. وسنتقن الوقاية من الأمراض المزمنة الشائعة وعلاجها، وندرج نفقات الأدوية التي تمنحها العيادات لمعالجة الأمراض مثل ارتفاع ضغط الدم ومرض السكر ضمن قائمة النفقات المدفوعة على حساب الحكومة في إطار التأمين الطبي.وسوف نعجّل بحث وتطوير الأدوية الخاصة بالأطفال. ونعزز ضمان إمدادالأدوية للأمراض النادرة. ونعمق إصلاح نمط دفع النفقات الطبية في إطار التأمين الطبي، ونحسن هيكل المصروفات ضمن التأمين الطبي. ونسرع خطوات تنفيذ وإكمال سياسة التسوية المباشرة لحسابات النفقات الطبية عبر المقاطعات ضمن التأمين الطبي، لتمكين المرضى الحاملين بطاقات التأمين الطبي من تلقي العلاج الطبي في جميع المستشفيات المحددة عبر المناطق وتسوية حسابات النفقات الطبية في حينها بأسرع ما يمكن، مما يسهّل بصورة فعلية على السكان ووالديهم المنتقلينمن مواطنهم.ونكمل آلية الشراء الممركز للمواد الدوائية واستخدامها. وسنعمق الإصلاح الشامل للمستشفيات العامة، ونشجع قوى المجتمع على تأسيس المؤسسات الطبية. وسوف نطور نمط "شبكة الإنترنت + الطب والصحة"، ونعجّل إنشاء منظومة لتوفير الخدمات الطبية عن بُعد، ونعمل على تعزيز بناء قدرة المؤسسات الطبية والصحية وتأهيل الأطباء والممرضين في الوحدات القاعدية، ورفع نوعية التشخيص والعلاج المتدرجين والخدمات المُتعاقد عليها مع أطباء الأسرة. ويتعين علينا الالتزام بوضع الوقاية في المقام الأول، وسننفق كافة زيادات الدعم المالي لنفقات الخدمات الصحية العامة الأساسية في القرى والأحياء السكنية لإفادة الجماهير في الوحدات القاعدية بكل تأكيد.ويلزمنا إتقان الوقاية من الأمراض الوبائية والمستوطنة وقصر نظر الشباب والأحداث ومعالجتها، وإكمال السياسات المتناسقة مع الإنجاب، وتعزيز خدمات رعاية صحة الأمومة والطفولة. ولا بد لنا من دعم توارث وابتكار وتطوير أعمال الطب الصيني التقليدي وصيدلته. ومن الضروري تعزيز التوعية والإدارة الخاصة بالصحة. وتتعلق الأدوية واللقاحات بسلامة أرواح أبناء الشعب، فلا بد لنا من إحكام الرقابة والإدارة لكل عملية إنتاجها، ومعاقبة مَنْ يخالف القانون بلا رحمة، والتحقيق مع المهملين والمتهاونين في أداء الواجب والتعامل معهم بشكل صارم، والحفاظ بحزم على الخط الدفاعي لحياة وصحة جماهير الشعب.

*تحسين نظام وسياسات الضمان الاجتماعي.* سنعمل على دفع بناء منظومة الضمان المتعددة المستويات لرعاية المسنين، ومواصلة رفع معاشات المتقاعدين الأساسية. ونطبق المعاملة التفضيلية والضمان الخاص للعسكريين المسرحين، ونكمل السياسة الخاصة بمواصلة التأمين الأساسي ضد الشيخوخة والتأمين الطبي الأساسي للعسكريين بعد تسريحهم. ونرفع إعانة ضمان الحد الأدنى للمعيشة في الحضر والريف والإعانات الخاصة وغير ذلك بشكل مناسب، ونعزز الضمان الاجتماعي للأطفال المحتاجين. وسوف نزيد جهود تخليص العمال والموظفين المحتاجين في المدن والبلدات من الفقر. ونرفع مستوى الخدمات في الوقاية من الإعاقات وإعادة التأهيل. ويجب علينا بذل قصارى الجهود لحل المشاكل الطارئة والمستعصية للجماهير وتقديم مساعدات لهم في حينها، بما يضمن الخط الأدنى لمعيشة الشعب الأساسية بإحكام وعلى نحو حازم.

*تنويع الحياة الثقافية المعنوية لجماهير الشعب.* ينبغي لنا غرس وتطبيق مفهوم القيم الجوهرية الاشتراكية، وتطوير الأنشطة الجماهيرية لبناء الحضارة الروحية على نطاق واسع، وبذل جهود كبيرة لتبجيل روح النضال والروح العلمية وروح العامل المثالي وروح العامل الحرفي، وحشد قوى هائلة مشجعة على التقدم الجاد وعمل المعروف. وسنعجل إنشاء الفلسفة والعلوم الاجتماعية الصينية الخصائص، ونعزز البناء المتعلق بالمحتويات في شبكة الإنترنت. ويحب علينا تنشيط الإبداعات الأدبية والفنية، وتطوير مجالاتالإعلاموالنشروالإذاعة والسينما والتلفزيون والمحفوظات الأرشيفية وغيرها. ومن الضروري أن نعزز حماية الآثار الثقافية واستغلالها وتوارث التراث الثقافي غير المادي. وسوف نعمل على دفع إصلاح وتنمية المشاريع الثقافية وقطاع الثقافة ورفع قدرة الخدمات الثقافية العامة في الوحدات القاعدية. وندعو جميع أبناء الشعب إلى المطالعة، وندفع عملية بناء مجتمع داعٍللدراسة، بالإضافة إلى تعميق التبادلات الثقافية بين الصين والدول الأخرى. ويتعين علينا إجراء أنشطة تقوية الجسم لجميع المواطنين على نطاق واسع، ونتقن بثبات الأعمال الإعدادية للمشاركة في دورة الألعاب الأولمبية والأخرى للمعوقين في عام 2020، وننجز الأعمال التحضيرية للأولمبياد الشتوي والأولمبياد الشتوي للمعوقين ببكين بجهد ودقة، ونجيد استضافة الدورة العالمية السابعة للألعاب الرياضية العسكرية. وما دامت جماهير الشعب سليمة جسديا ونفسيا، فسيكون المجتمع مفعما بالحيوية، وتصبح البلاد مزدهرة.

*تعزيز الحوكمة المجتمعية وابتكار سبلها.* سندفع انتقال مركز ثقل الحوكمة الاجتماعية تجاه الوحدات القاعدية، ونعمم "تجربة فنغتشياو" (المتعلقة بابتكار وسائل خاصة بالأعمال الجماهيرية – المحرر) لتعزيز التناغم الاجتماعي، وننشئ نمطا جديدا لحوكمة المجمعات السكنية في الحضر والريف. ونرشد ونؤيد التنمية السليمة للمنظمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية والخدمات التطوعية والأعمال الخيرية. ونوطد منظومة المصداقية الاجتماعية. ونكفل الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال والمسنين والمعوقين. ونحسن الأعمال بشأن معالجة الشكاوى الشعبية المعبر عنها في رسائل أو زيارات، ونعالج الشكاوى المعقولة للجماهير طبقا للقانونفي حينها. وسوف نعزز الخدمات النفسية الاجتماعية. ونكمل المنظومة الوطنية لمواجهة الطوارئ، ونرفع القدرة على الوقاية من الكوارث وتقليل الخسائر الناجمة عنها والإغاثة منها. ومن اللازم أن نعزز سلامة الإنتاج، ونحترس من الحوادث الخطيرة والكارثية للحيلولة دون وقوعها. ويتعين علينا إتقان أعمال مثل مراقبة الزلازل والأرصاد الجوية والمسح المتعلق بالمياه والجيولوجيا ورسم الخرائط. وسنقوي نظام الخدمات القانونية العامة، ونعمق أعمال الإعلام والتوعية بتعميم المعارف القانونية. ونعزز بناء القدرة الأمنية الوطنية. ونعمل على إكمال المنظومة المتعددة المستويات للوقاية والسيطرة على الأمن العام، ودفع المكافحة الخاصة باستئصال القوى الظلامية والشريرة بعمق، وفرض العقوبات حسب القوانين على مرتكبي التصرفات الإجرامية والمخالِفة للقانون مثل السرقة والنهب والاحتيال والدعارة والقمار والاتجار بالمخدرات، وإنزال ضربات صارمة على مرتكبي الجرائم الاقتصادية مثل جمع الأموال غير الشرعي والتسويق الهرمي، ومعالجة المشكلات البارزة مثل انتهاك المعلومات الشخصية للمواطنين، والعزم على حماية الحياة الآمنة لجماهير الشعب بشكل جيد.

**أيها النواب،**

في ظل الوضع الجديد والمهمات الجديدة، تواجه أعمالنا الحكومية مطالبَ جديدة أعلى. ويتعين على الحكومات من مختلف المستويات ترسيخ "الوعي بالأمور الأربعة" (الوعي السياسي والوعي بالمصلحة العامة والوعي بالنواة القيادية والوعي بالتوافق – المحرر)، وتثبيت "الثقة الذاتية في الجوانب الأربعة" (الثقة الذاتية في طريق ونظرية ونظام وثقافة الاشتراكية ذات الخصائص الصينية – المحرر)، والتمسك الحازم بـ "صيانة أمرين" (صيانة مكانة الأمين العام شي جين بينغ كنواة للجنة الحزب المركزية وكل الحزب وصيانة سلطة لجنة الحزب المركزية وقيادتها الممركزة والمُوحَدة بحزم – المحرر)، والحفاظ بوعي على التوافق العالي مع لجنة الحزب المركزية التي نواتها الرفيق شي جين بينغ من حيث الأيديولوجية والسياسة والعمل، وتطبيق مطالب إدارة الحزب بصرامة وعلى نحو شامل، والجرأة على ممارسة الثورة الذاتية، ودفع تخويل الصلاحيات للسلطات المحلية على نحو معمق، والإسراع في تحويل وظائف الحكومة ورفع فعاليتها، وتعزيز مصداقية الحكومة وقدرتها التنفيذية، وتلبية تطلعات الشعب الجديدة لحياة سعيدة بصورة أفضل.

*التمسك بأداء الوظائف الحكومية حسب القانون وبشكل شامل.* يجب علينا التطبيق العميق للبرنامج الشامل الأساسي المتمثل في حكم الدولة طبقا للقانون على نحو شامل، والتقيد بالدستور والقوانين، وإدراج الأنشطة الحكومية كلها ضمن مسار سيادة القانون. ويتعين على الحكومات من مختلف المستويات الخضوع لرقابة مجالس نواب الشعب الصيني ولجانها الدائمة على المستوى نفسه استنادا إلى القانون، وقبول الرقابة الديمقراطية من قبل مجالس المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني بوعي، والمبادرة بالخضوع للرقابة من المجتمع ووسائل الإعلام، بما يجعل السلطة تُمارَس تحت أشعة الشمس. ومن المفروض أن تكون الأعمال الحكومية كلها تلبي تطلعات الشعب. وعليه، ينبغي لنا المواظبة على صنع القرارات بالأساليب العلمية والديمقراطية وحسب القانون، والاستماع بجدية إلى آراء نواب الشعب وأعضاء المؤتمر الاستشاري السياسي، ورؤى الأحزاب الديمقراطية واتحاد الصناعة والتجارة والشخصيات اللاحزبية ومختلف المنظمات الشعبية، ورؤى عامة الجماهير والمؤسسات، لجعل مختلف السياسات تتفق مع الظروف الأساسية والوقائع الموضوعية لبلادنا، وتعبر عن الرأي العام وتتطابق معه بشكل أكثر. ومن اللازم دفع علانية الشؤون الحكومية على نحو شامل، ودعم نقابات العمال وعصبة الشبيبة الشيوعية واتحاد النساء وغيرها من المنظمات الجماهيرية لتؤدي دورها على نحو أفضل. ولا بد من التطبيق الشامل لنظامي المسؤولية والمساءلة عن تنفيذ القوانين لدى الهيئات الإدارية، والعزم على التحقيق في كل مخالفات القوانين واللوائح، ومعالجة كافة ظواهر عدم العدالة أو الأساليب غير الحضارية في تنفيذالقوانين، والمساءلة الصارمة لكل موظفي الهيئات الإدارية الذين لم يؤدوا واجباتهم.

*تعميق دفع بناء أسلوب عمل الحزب والحُكم النزيه.* يتوجب إطلاق حملة التوعية بموضوع "عدم نسيان الغاية الأصلية ودوام التذكر للرسالة" بثبات. وينبغي لنا تطبيق روح الضوابط الثمانية الصادرة عن لجنة الحزب المركزية حول تحسين أسلوب عمل الحزب والحفاظ على العلاقات الوثيقة مع الجماهيروالأنظمة واللوائح التفصيلية المتعلقة بتنفيذها بجدية، ومعالجة مشاكل "الأساليب الشريرة الأربعة" (الشكلية والبيروقراطية ونزعة المتعة ونزعة البذخ والتبذير – المحرر) بصورة دؤوبة. ومن الضروري تعزيز بناء الحكومة النزيهة، ودفع التقدم الكلي لبناء آلية تضمن عدم الجرأة على الفساد وعدم وجود إمكانية له والإحجامَ عنه. ومن اللازم تشديد الرقابة بتدقيق الحسابات. ويتعين على الموظفين الحكوميين قبول الرقابة بواسطة القانون والجهاز الرقابي والشعب بوعي. إن النتيجة هي في نهاية الأمر مقياس للمنجزات السياسية. وعليه، يلزم الحكومات من مختلف المستويات معارضة ومعالجة كافة المشاكل المتعلقة بالشكلية والبيروقراطية بحزم، وتخليص كوادرها من "جبال الوثائق وبحار الاجتماعات" وأنشطة التقييم والفحص المفرطة الكثرة وتراكم الملفات والجداول، لتركيز جهودهم على حل المشاكل الفعلية. ولا بد من تقليل ومعايرة البنود المتعلقة بالرقابة والفحص والتفتيش والتقييم، وتطبيق "شبكة الإنترنت + الرقابة". ويجب تقليل عقد الاجتماعات وصدور الوثائق، وفي هذا العام، سيكون مجلس الدولة والأجهزة التابعة له روادا في تقليص عقد الاجتماعات إلى حد كبير، وعازمين على تخفيض عدد الوثائق بما يزيد عن ثلثها.

*تعزيز الوعي بتحمل المسؤوليات على نحو فعلي.* تحققت المنجزات الكبرى للإصلاح والتنمية في الصين نتيجةً لعمل الجموع الغفيرة من الكوادر والجماهير بعد بذل جهود شاقة واجتياز متاعب ومصاعب شتى. ولا يمكن إنجاز أهداف الكفاح عند حلول الذكريين المئويتين وتحقيق سعادة وتطلعات الشعب الصيني، إلا بعمل مجتهد ودؤوب. وهناك مثل يقول إن حكم البلاد يستند إلى العدالة، وإن الأفعال خير من الأقوال، فيتعين على الحكومات من مختلف المستويات وموظفيها التحلي بروح الواقعية والعملية والتحريم القاطع للكلام المنمق والأسلوب الزخرفي، والتحدث بالنتائج الدافعة للإصلاح والتنمية، وتقديم ورقة أجوبة بالمنجزات الملموسة المحققة من الأعمال الفعلية وريادة الأعمال. ومن المفروض إكمال آلية التحفيز والتقييد وآلية إعفاء الكوادر من المساءلة جزئيا أو كاملا في ظروف إحسان أداء أعمالهم حسب القواعد، وتهيئة مناخ يجعل جموع الكوادر راغبة في العمل وجريئة عليه وناجحة في إنجازه. وينبغي لنا إطلاق حماسة السلطات المركزية والمحلية بشكل أفضل، واحترام روح المبادرة للوحدات القاعدية والجماهير، وحفز السلطات المحلية وإفساح مجال كافٍ لها للاستكشاف الجريء. ويجب على جموع الكوادر الغفيرة ترسيخ روح التفاني وروح التقدم القويتين في العمل، دون تجنب المشاكل المستعصية ولا الهروب من الواجبات، ويتعين عليهم الانكباب على العمل الابتكاري طبقا للمتطلبات الواقعية، لتسجيل منجزات جديدة يستحقها الشعب، وتحقيق نجاحات باهرة جديدة لتنمية الصين.

**أيها النواب،**

يجب علينا التمسك بنظام الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية وإكماله، والتطبيق الشامل لسياسة الحزب تجاه الأقليات العرقية، وتعميق التوعية بتضامن القوميات وتقدمها، وترسيخ الوعي بأن الأمة الصينية هي مجموعة مصير مشترك، وتعزيز التعايش المنسجم والعمل بقلب واحد وإرادة واحدة والتنمية المتناغمة لمختلف القوميات. ويتعين علينا زيادة الدعم لتنمية المناطق المأهولة بالأقليات العرقية والقوميات القليلة الأفراد نسبيا، وتطبيق أعمال النهوض بالمناطق الحدودية وإثراء أهاليها على نحو معمق، بغية توحيد الجهود لتشييد ديار جميلة حيث تتضامن وتناضل 56 قومية جنبا إلى جنب لتحقيق الازدهار والتنمية المشتركة.

وينبغي لنا التطبيق الشامل لسياسة الحزب الأساسية الخاصة بالشؤون الدينية، والتمسك باتجاه تأقلم الأديان في بلادنا مع واقع الصين، وإدارة الشؤون الدينية وفقا للقانون، وإظهار الدور الإيجابي لعلماء الأديان والجماهير المؤمنة بمختلف الأديان في حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتعين علينا التنفيذ الجدي للسياسات الخاصة بشؤون المغتربين، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للمغتربين الصينيين فيما وراء البحار والعائدين منهم إلى الوطن الأم وأهاليهم، وتحسين الخدمات المخصصة لهم والارتقاء بمستواها، وإظهار مزاياهم الفريدة ودورهم الهام بشكل جيد، وإتقان رسم أكبر دائرة متحدة المركز تجمع أبناء الشعب الصيني داخل البلاد وخارجها، وحشد القوة الهائلة لإحراز منجزات باهرة سويا.

**أيها النواب،**

في السنة المنصرمة، دفعنا بناء الدفاع الوطني والجيش بخطوات ثابتة، وشهدنا كثيرا من المظاهر والإسهامات الجديدة لقضية تقوية الجيش. وفي السنة الجديدة، تلزمنا مواصلة اتخاذ هدف الحزب لتقوية الجيش في العصر الجديد عاملا رياديا، وتوطيد مكانة أفكار شي جين بينغ حول تقوية الجيش كمرشد لبناء الدفاع الوطني والجيش، وتعميق دفع بناء الجيش سياسيا وتقويته عبر الإصلاح والنهوض به بالعلوم والتكنولوجيا وإدارته حسب القانون. وسنتمسك بالمبدأ والنظام الأساسيين المتمثلين في قيادة الحزب المطلقة للجيش، ونطبق نظام مسؤولية رئيس اللجنة العسكرية المركزية على نحو شامل ومعمق. ونطبق المبادئ الإستراتيجية العسكرية للعصر الجديد، ونرفع مستوى التدريبات العسكرية بالذخيرة الحية، ونحمي سيادة الدولة وأمنها ومصالحها التنموية بكل عزم. وسنواصل تعميق إصلاح الدفاع الوطني والجيش، وننشئ ونوطد مجموعة السياسات والأنظمة العسكرية للاشتراكية ذات الخصائص الصينية. ونعمل على تعزيز وتحسين بناء نظامي التوعية الدفاعية وتعبئة الدفاع الوطني، وزيادة وعي كل الشعب بالدفاع الوطني. وندفع تنفيذ إستراتيجية التنمية الاندماجية بين القطاعين العسكري والمدني نحو التعمق، ونعجل خطوات الابتكار في علوم وتكنولوجيا الدفاع الوطني. ويتعين على الحكومات من مختلف المستويات إيلاء اهتمام كبير ودعم قوي لبناء الدفاع الوطني والجيش، وتعميق حملة "دعم أمرين" (دعم الجيش والعناية بأسر العسكريين، ودعم الحكومة ومحبة الشعب – المحرر)، حتى تنمو شجرة الوحدة بين الجيش والحكومة وبين الجيش والشعب مزدهرةً وتظل نضيرةً.

**أيها النواب،**

يجب علينا مواصلة التطبيق الشامل والمُحكَم لمبادئ "دولة واحدة ونظامان" و"أهالي هونغ كونغ يديرون شؤون هونغ كونغ" و"أهالي ماكاو يديرون شؤون ماكاو" ودرجة عالية من الحكم الذاتي، والعمل بدقة حسب الدستور والقانون الأساسي لكل من المنطقتين. وسنبذل أقصى الجهود لدعم حكومتي منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين ورئيسيهما التنفيذيين في ممارسة الإدارة طبقا للقانون. وندعم هونغ كونغ وماكاو لاغتنامِ الفرص الهامة الناجمة عن التشارك في بناء "الحزام والطريق" ومنطقة خليج قوانغدونغ - هونغ كونغ - ماكاو الكبرى، لإظهار مزاياهما بشكل أفضل، وتعميقِ التعاون المتبادل المنفعة مع مناطق البلاد الداخلية على نحو شامل. وتحدونا ثقة تامة في أن هونغ كونغ وماكاو ستحققان حتما التنمية والتقدم سويا مع مناطق البلاد الداخلية، وتحافظان على الازدهار والاستقرار الدائمين بكل تأكيد.

وينبغي لنا التمسك بالسياسات والمبادئ الرئيسية بشأن الأعمال الخاصة بتايوان. والتطبيق والتنفيذ الشامل لروح الخطاب الهام الذي ألقاه الأمين العام شي جين بينغ في الاحتفال بالذكرى الأربعين لإصدار ((رسالة إلى المواطنين في تايوان))، والتمسك بمبدأ "صين واحدة" و"توافق عام 1992"، ودعم التنمية السلمية للعلاقات بين جانبي مضيق تايوان ودفع عملية التوحيد السلمي للوطن الأم إلى الأمام. ونعارض ونكبح بحزم أي محاولة وأي تصرف انفصالي رام إلى "استقلال تايوان"، ونحمي بعزم سيادة الدولة وسلامة أراضيها. وسنعمّق التنمية الاندماجية بين جانبي المضيق، ونواصل توسيع تبادلاتهما وتعاونهما اقتصاديا وثقافيا. وينتمي جميع المواطنين على جانبي المضيق إلى الأمة نفسها ويتقاسمون مصيرا واحدا، فينبغي لهم العمل سويا ويدا بيد من أجل خلق مستقبل مشرق يتمتع به جميع الصينيين.

**أيها النواب،**

يواجه العالم حاليا تغيرات لم يشهدها منذ زمن طويل. وفي ظل ذلك، سنثابر بثبات على سلوك طريق التنمية السلمية وتطبيق إستراتيجية الانفتاح المتسمة بالمنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وسنحمي بحزم تعددية الأطراف والنظام الدولي الذي نواته الأمم المتحدة. وسنشارك بحماسة في عملية إصلاح وإكمال نظام الحوكمة العالمية، ونعزم على حماية الاقتصاد العالمي المنفتح، وندفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية. وسنعمل على تعزيزِ الاتصالات والحوارات والتناسق والتعاون مع الدول الكبرى الرئيسية، وتعميق علاقاتنا مع الدول المجاورة، وتوسيع حيز التعاون المتبادل المنفعة مع سائر الدول النامية. وسنبادر بتقديم مزيد من الحلول الصينية البناءة لمواجهة التحديات العالمية ومعالجة القضايا الساخنة الإقليمية بشكل مناسب. وتستعد الصين للتعاون يدا بيد مع كافة الدول لتقديم إسهامات جديدة في تعزيز السلام الدائم والتنمية المشتركة للعالم.

**أيها النواب،**

إن الكفاح يخلق التاريخ، والعمل الفعلي يحقق المستقبل. ويجب علينا الاتحاد بشكل أوثق مع لجنة الحزب المركزية ونواتها الرفيق شي جين بينغ، ونرفعَ الراية العظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية عاليا، ونتخذَ أفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد مرشدا، ونشقّ طريق التقدم متحدين الصعوبات، ونستقبلَ الذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية بإنجازات رائعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونكافح بلا كلل في سبيل كسب انتصار حاسم في إنجاز بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل وإحراز انتصارات عظيمة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، وإنجاز بناء بلادنا لتصبح دولةً اشتراكيةً حديثةً قويةً ومزدهرةً وديمقراطيةً ومتحضرةً ومتناغمةً وجميلةً، وتحقيق الحلم الصيني بالنهضة العظيمة للأمة الصينية.